التنمية الريفية المستدامة بالشرق الأوسط
دراسة حالة جمهورية مصر العربية والمملكة المغربية والمملكة العربية السعودية

د. فائز بن سعد الشهري د.عبدالكريم بن خلف الهويش
قسم التخطيط الحضري والإقليمي
كلية العمارة والتخطيط - جامعة الدمام

المستخلص

تشهد المملكة العربية السعودية تنمية سريعة في جميع المجالات للوصول إلى تنمية شاملة متوازنة للإنسان والمكان، ويلعب التخطيط العمراني بمستوياته (الوطني والإقليمي والمحلي) دوراً فاعلاً في ذلك. تهدف هذه الدراسة إلى مراجعة واستكشاف التجارب المختلفة في التنمية الريفية والجهود المبذولة في مجال التخطيط والتنمية الريفية بعدد من الدول العربية (مصر والمغرب والمملكة العربية السعودية) وترصد الاستراتيجيات والسياسات والبرامج التخطيطية التنموية الريفية المعمول بها للتغلب على المشاكل التخطيطية التنموية الريفية وتحقيق التنمية الريفية المستدامة. تعتمد هذه الدراسة على الأسلوب البحثي الوصفي التحليلي القائم على المسح المكتبي من خلال مراجعة الدراسات ذات العلاقة بموضوع التنمية الريفية المستدامة وأهم مراجعها والتي تشمل: الوثائق الرسمية والتقارير الدولية الخاصة بالتنمية الريفية الشاملة عن الدول العربية، والاستراتيجيات والخطط والبرامج التنموية الشاملة بالدول المختارة للدراسة بشكل عام وتلك المهتمة بتحقيق التنمية الريفية بشكل خاص، والاستراتيجيات والبرامج والخطط التي تؤكد عليها منظمة الأمم المتحدة

والخاصة بالتنمية الريفية المستدامة، الأبحاث السابقة ذات العلاقة بالموضوع، الكتب الأكاديمية والتدريسية المتخصصة في مجال التخطيط والتنمية المستدامة بشكل عام والتنمية الريفية بشكل خاص، والمقالات الفنية التي نشرت في الصحف والمجلات المحلية والمواقع الالكترونية والتي تطرقت إلى موضوع الدراسة.وتستخلص الدراسة بعض الآليات المناسبة التي يؤمل أن تساهم في رسم استراتيجية تنموية ريفية شاملة مستدامة بالمملكة العربية السعودية للوصول إلى استراتيجية شاملة للتنمية الريفية لتحقيق أهداف خطط التنمية بالمملكة.

الكلمات الدالة:

التنمية الريفية، التنمية المستدامة، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، المملكة العربية السعودية.

Sustainable Rurlal Development In The Meddle East: The Case Of Egypt, Morroco And Saudi Arabia

Dr. Faez Saad Al-Shihri Dr. Abdulkrim al- howaish
Department of Urban and Regional Planning,
College of Architecture and Planning,University of Dmmam

Abstract:

Saudi Arabia has been witnessing rapid development process in all areas to reach a comprehensive and balanced human and physical development. Urban planning at its all level (national, regional and local) plays an active role in that process. This study aims to review and explore different efforts and experiences in rural development in a number of Arab countries (Egypt, Morocco and Saudi Arabia). The study attempts to highlight strategies, policies and programs carried out to overcome the problems of rural areas and to achieve rural sustainable development.

This study is based on descriptive analysis which include reviewing studies related to the topic of sustainable rural development. The most important references include: official documents and international reports on rural development in Arab countries; strategies, plans and programs of comprehensive sustainable rural developmental in countries selected for the study and in other countries as well as those emphasized by the Organization of the United Nation; relevant previous research and academic books by staff specialized in the field of planning and sustainable rural development; and technical articles published in local newspapers, magazines and websites touched upon the subject of the study.

The study draws some mechanisms which will hopefully contribute in formulating rural development strategy in the Kingdome of Saudi Arabia to achieve the goals of the national development plans.

Keywords:

Rural Development, Sustainable Development, ArabRepublic of Egypt, Kingdom of Morocco, Kingdom of Saudi Arabia.

المقدمة

شهدت المملكة العربية السعودية خلال العقود الماضية تنمية سريعة في جميع المجالات للوصول إلى تنمية شاملة متوازنة للإنسان والمكان، ولعب التخطيط العمراني بمستوياته (الوطني والإقليمي والمحلي) دوراً فاعلاً في ذلك. تهدف هذه الدراسة إلى مراجعة واستكشاف التجارب المختلفة والجهود المبذولة في التنمية الريفية بعدد من الدول العربية (مصر والمغرب والمملكة العربية السعودية) وترصد الاستراتيجيات والسياسات والبرامج التخطيطية التنموية المعمول بها للتغلب على المشاكل التنموية الريفية. وتستخلص الدراسة بعض الآليات المناسبة التي يؤمل أن تساهم في رسم استراتيجية تنموية ريفية بالمملكة العربية السعودية للوصول إلى استراتيجية شاملة للتنمية الريفية كأفضل ممارسة تساهم في تحقيق أهداف التنمية الشاملة بالمملكة العربية السعودية.

تعتمد هذه الدراسة على الأسلوب البحثي الوصفي التحليلي القائم على المسح المكتبي من خلال مراجعة الدراسات ذات العلاقة بموضوع مفهوم التنمية الريفية والتنمية الريفية المستدامة وأهم مراجعها والتي تشمل: الوثائق الرسمية والتقارير الدولية الخاصة بالتنمية الريفية الشاملة في الدول العربية، الاستراتيجيات والخطط والبرامج التنموية الشاملة بالدول المختارة للدراسة (مصر والمغرب والمملكة العربية السعودية) بشكل عام وتلك المهتمة بتحقيق التنمية الريفية بشكل خاص، الاستراتيجيات والبرامج والخطط التي تؤكد عليها منظمة الأمم المتحدة والخاصة بالتنمية الريفية المستدامة، الأبحاث السابقة ذات العلاقة بالموضوع، الكتب الأكاديمية والتدريسية المتخصصة في مجال التخطيط والتنمية المستدامة بشكل عام والتنمية الريفية بشكل خاص، والمقالات الفنية التي نشرت في الصحف والمجلات المحلية والمواقع الالكترونية والتي تطرقت إلى موضوع الدراسة.

وتستعرض هذه الدراسة أهم مشكلات المناطق الريفية بمنطقة الشرق الأوسط على

المستوى القاري وعلى مستوى الوطني للدول المختارة كحالات دراسية وعلى المستوى المحلي بكل دولة، وتوضح أهم السياسات والبرامج التي طبقت للتعامل مع تلك المشكلات، ثم تخلص إلى أهم الدروس المستفادة من تجارب التنمية الريفية بمنطقة الشرق الأوسط.

منهجية الدراسة

الدراسة هي في الأساس دراسة تحليلية وصفية؛ تعتمد على أساليب جمع البيانات الثانوية من خلال مراجعة مستفيضة للدراسات السابقة والكتب والتقارير بشأن هذا الموضوع. وتغطي البيانات التي يتم جمعها المصطلحات الرئيسية والمفاهيم البحثية، فضلاً عن العناصر المختلفة لكل تجربة من تجارب التنمية الريفية المستدامة العالمية (دراسات الحالة).

أما من حيث تحليل المعلومات فيتم ذلك باستخدام التحليل الوصفي والتحليل المقارن والتحليل الاستنباطي. يستند التحليل إلى معايير التنمية المستدامة (البيئة والاقتصادية والاجتماعية) للتعرف على الخبرات العالمية في مجال التنمية الريفية والتنمية الريفية المستدامة للوصول إلى إطار عام من المبادئ أو التدابير التي تشكل أفضل الممارسات في مجال التنمية الريفية المستدامة.

المدخل النظري- تعاريف ومفاهيم أساسية: التخطيط والتنمية الريفية المستدامة

مفهوم التنمية والتنمية المستدامة:

التنمية لغة معناها "النماء" أي الازدياد التدريجي، يقال نما المال نمواً أي تراكم وكثر، ويستخدم اصطلاح التنمية بمعنى الزيادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وهناك اختلاف بين مفهوم النمو Growth والتنمية Development، فالنمو يشير إلى التقدم التلقائي أو الطبيعي أو العفوي دون تدخل متعمد من قبل المجتمع أو الدولة. أما التنمية فهي العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة، وفي حدود فترة زمنية معينة. وتعرف التنمية بأنها في حقيقتها عملية حضارية

لكونها تشمل مختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته، وهي أيضاً بناء للإنسان وتحرير له، وتطوير لكفاءته وإطلاق لقدراته، كما أنها اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها وحسن تسخيرها[١].

التنمية Development تعني الاستغلال الأمثل والأقصى لما تم توفيره من بنية تحتية وخدمات عامة من خلال استقطاب المشاريع العملاقة أو القيادية القادرة على توطين مشاريع أصغر وفي الوقت نفسه توفر فرص العمل بما يجعل من تلك المشاريع المعاون للحكومة في تحقيق برامجها في مختلف مناحي الحياة وبالتالي تتحقق تغيرات في هيكل الاقتصاد[٢].

وتُعرَّف أيضاً التنمية على أنها محاولة استخدام كافة الموارد والإمكانيات المتاحة والممكنة من إمكانيات طبيعية واقتصادية وبشرية بصورة تستهدف الرفاهية للإنسان في المحيط الحيوي الذي يعيش فيه. وحتى تتم عملية التنمية بنجاح يتطلب ذلك إطار خطة شاملة مبنية على أساس التكامل بين أشكال التنمية الثلاثة (الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية).

ويقصد بالتنمية العمرانية الارتقاء بالبيئة وتوفير الاحتياجات الأساسية للسكن والعمل والخدمات المجتمعية وعناصر الاتصال وشبكات البنية التحتية الأساسية وذلك في إطار محددات المكان وضوابط القيم الاجتماعية والثقافية والموارد المحدودة دون التصادم مع البيئة الطبيعية أو إهدار مواردها.

وتعرف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تواجه احتياجات الحاضر بدون توقيف قدرة أجيال المستقبل على مواجهة احتياجاتهم". والتنمية المستدامة هي عملية تغير في استخدام المصادر وتوجيه الاستثمارات وكذلك توجيه التنمية التقنية ومراجعة التشريعات لمواجهة احتياجات الإنسان بشكل متناغم مع المستقبل والحاضر[3].

وأصدرت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ١٣٤ مؤشراً مصنفة إلى أربع فئات رئيسية: (بيئية - اجتماعية - اقتصادية - إدارية). ويوضح جدول رقم (١) أمثلة من المؤشرات التي يجب مراعاتها لتحقيق التنمية المستدامة

جدول ١ : المؤشرات التي يجب مراعاتها في أثناء العمل لتطبيق مفاهيم وسبل التنمية المستدامة

محور	المؤشر	تعريف المؤشر	كيف يقاس المؤشر
المحور الاجتماعي	١- المساواة الاجتماعية	المساواة في توزيع الموارد وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات ، وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة كالصحية والتعليمية.	تم اختيار مؤشرين رئيسيين لقياس المساواة الاجتماعية وهما: • الفقر: ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ، ونسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل. • المساواة في النوع الاجتماعي: ويمكن قياسها من خلال حساب مقارنة معدل أجر المرأة مقارنة بمعدل أجر الرجل.
	٢- الصحة العامة	الحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة.	• حالة التغذية: وتقاس بالحالات الصحية للأطفال. • الوفاة: وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات. • الإصحاح: ويقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية ومربوطين بمرافق تنقية المياه. • الرعاية الصحية: وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية ، ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال ونسبة استخدام موانع الحمل.
	٣- التعليم	الحصول على التعليم وزيادة فرص التدريب والتوعية العامة	• التعليم: ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي. • محو الأمية: ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

محور	المؤشر	تعريف المؤشر	كيف يقاس المؤشر
	٤- السكن	توفر السكن المناسب	• نسبة المساحة المبنية لكل شخص.
	٥- الأمن	الأمن الاجتماعي والحماية من الجرائم	• عدد الجرائم المرتكبة لكل ١٠٠ ألف شخص من سكان الدولة.
	٦- السكان	هنالك علاقة عكسية بين النمو السكاني والتنمية المستدامة ، فكلما زاد معدل النمو السكاني زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية ونسبة التصنيع العشوائي والنمو الاقتصادي غير المستدام.	• النسبة المئوية للنمو السكاني.
المحور البيئي	١-الغلاف الجوي	هنالك العديد من القضايا البيئية المهمة التي تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي وتغيراته ، ومنها التغير المناخي وثقب الأوزون ونوعية الهواء.	• التغير المناخي: ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. • ترقق طبقة الأوزون: ويتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون. • نوعية الهواء: ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط بالمناطق الحضارية.
	٢-الأراضي	فالأرض تتكون من البنية الفيزيائية السطح، وأيضاً من	• الزراعة: ويتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية ، واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية.

محور	المؤشر	تعريف المؤشر	كيف يقاس المؤشر
		الموارد الطبيعية الموجودة فيها، وحتى المياه التي تحتويها والكائنات الحية التي تعيش عليها.	• الغابات: ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض ومعدل قطع الغابات. • التصحر: ويتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية. • الحضرنة: ويتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.
	٣- المياه العذبة	من أكثر الموارد الطبيعية تعرضاً للاستنزاف والتلوث، وتعد أنظمة المياه العذبة من أنهر وبحيرات وجداول من أكثر الأنظمة البيئية هشاشة وتعرضاً للتأثيرات السلبية	• تقاس نوعية المياه بتركيز الأكسجين المذاب عضوياً ونسبة البكتيريا المعوية في المياه ، أما كمية المياه فتقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنوياً مقارنة بكمية المياه الكلية.
	٤- التنوع الحيوي	حماية الحيوانات والنباتات البرية وإنشاء المحميات. أن حماية التنوع الحيوي والاستخدام المستدام لعناصره وكذلك الموارد المتجددة الأخرى يعد شرط لاستدامة التنمية.	• ويتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسين هما: الأول هو الأنظمة البيئية ، والتي يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة. والمؤشر الثاني هو الأنواع: ويتم قياسها بحساب نسب الكائنات الحية المهددة بالانقراض.

محور	المؤشر	تعريف المؤشر	كيف يقاس المؤشر
المحور الاقتصادي	١ - البيئة الاقتصادية	وهي تعبر عن: الأداء الاقتصادي والتجارة والحالة المادية.	• الأداء الاقتصادي: ويمكن قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد ، ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي. • التجارة: وتقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات. • الحالة المالية: وتقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج القومي الإجمالي ، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي.
	٢ - أنماط الإنتاج والاستهلاك	إن أنماط الإنتاج غير المستدامة تستنزف الموارد الطبيعية ، لذا لا بد من حدوث تغيير جذري في سياسات الإنتاج والاستهلاك للحفاظ على الموارد وجعلها متاحة أمام سكان العالم الحاليين بشكل متساوٍ.	أهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية في التنمية المستدامة هي: • استهلاك المادة: وتقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج والمقصود من المادة هنا كل المواد الخام الطبيعية. • استخدام الطاقة: وتقاس عن طريق الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد ، نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي ، وكثافة استخدام الطاقة. • إنتاج وإدارة النفايات: وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية ، وإنتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات. • النقل والمواصلات: وتقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنوياً لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات (سيارة خاصة ، طائرة ، مواصلات عامة ، دراجة هوائية ، الخ.).

أما المؤشرات البيئية فيعتمد قياسها على ٢٠ مؤشراً رئيسياً تنقسم بدورها إلى ٦٨ مؤشراً فرعياً ، وتعد هذه المؤشرات دلالة على مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة وفق أسلوب ومنهجية رقمية دقيقة مما يشكل إضافة نوعية إلى أصحاب القرار في هذه الدول لتحليل خطواتهم السياسية والاقتصادية والبيئية ومراجعتها لتحسين أدائهم على صعيد التنمية المستدامة [4].

والتنمية المستدامة هي تنمية تتميز بمراعاة التوازن بين متطلبات التنمية والقدرة الاستيعابية للموارد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وذلك من خلال تحقيقها لعدد من الأهداف وهي (الحساسية والعدالة والترشيد والمشاركة) [5]:

- حساسية التنمية البيئية: ويتمثل ذلك في الحفاظ على البيئة والنظم البيئية التي يعتمد عليها الإنسان وحماية الموارد الطبيعية من الضغوط وعدم استغلالها بطرق غير مستديمة.
- عدالة التنمية الاجتماعية: ويتمثل ذلك في التوازن بين الموارد المتاحة والاحتياجات الأساسية للإنسان (مثل التعليم والصحة والمياه وغيرها) على المدى البعيد في إطار يحقق العدالة بين الأجيال، والقدرة على التخلي عن التمتع بمميزات التنمية الحالية في سبيل استمرار التنمية المستدامة والتي سوف تفرض بعض القيود والتضحيات.
- ترشيد التنمية الاقتصادية: ويتمثل ذلك في اختيار وسائل التقنية ذات التأثيرات البيئية المحدودة مع ترشيد وحسن اختيار أنواع ومواقع المراكز الصناعية، تخفيف الاستهلاك المبدد للطاقة والموارد الطبيعية واستخدام تكنولوجيا أقل تأثير بالبيئة وتتناسب والاحتياجات المحلية، وتحمل ارتفاع تكاليف حماية البيئة لأي مشروع جديد.

وفي مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية والذي عقد في اسطنبول بتركيا عام ١٩٩٦م التزم فيه المجتمع الدولي بهدف إقامة مستوطنات بشرية مستدامة في عالم أخذ في التحضر، عن طريق تنمية مجتمعات تستخدم الموارد بكفاءة وفي حدود القدرة الاستيعابية للنظم الايكولوجية، وتكفل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، وفي هذا الإطار فقد تم وضع مجموعة من الاستراتيجيات التنفيذية المتعلقة بهذا الغرض من قبل المؤتمر

وكان منها التنمية المتوازنة للمستوطنات في المناطق الريفية حيث تحتاج المستوطنات الريفية لتحقيق مستقبل أكثر استدامة للأرض إلى تقدير ودعم، فعدم كفاية الهياكل الأساسية والخدمات والافتقار إلى التكنولوجيا السليمة بيئياً، والتلوث الناجم عن الآثار الضارة للتصنيع والتحضر المستدامين، هي كلها أمور تسهم بدرجة كبيرة في تدهور البيئة الريفية، وفضلا عن ذلك فإن عدم توافر فرص العمل في المناطق الريفية يزيد الهجرة من الريف إلى الحضر ويؤدى إلى خسارة في الطاقة البشرية في المجتمعات الريفية وسياسات وبرامج التنمية المستدامة للمناطق الريفية التي تدمج المناطق الريفية في الاقتصاد القومي وتحتاج إلى مؤسسات محلية ووطنية قوية تقوم بتخطيط وإدارة المستوطنات البشرية على نحو يركز على الروابط بين الريف والحضر ويعامل القرى والمدن كطرفين للسلسلة المتصلة للمستوطنات البشرية(6).

مفهوم التنمية الريفية في المنطقة العربية تطور تاريخيًا عبر عدة مراحل تأثرت بتطور مفهوم التنمية والأجندة التنموية المتفق عليها عالميًا بداية بمفهوم "تنمية المجتمع" ثم مفهوم " التنمية الريفية المتكاملة" وحديثًا تأثرت برامج التنمية الريفية في المنطقة العربية بمفهوم "التنمية المستدامة" الذي شكل مجال اهتمام المؤتمرات والقمم التنموية التي أشرفت عليها منظمة الأمم المتحدة. ففي عقد التسعينات تأثرت بجدول أعمال القرن ٢١ وخطط التنمية المستدامة بمؤتمر "قمة الأرض" الذي انعقد بريو دي جانيرو بالبرازيل في عام ١٩٩٢. وكان جدول أعمال القرن ٢١ بمثابة نقطة تحول في مفهوم التنمية حيث أضاف لها البعد البيئي وضرورة الاهتمام بحماية الموارد الطبيعية واستدامة استخدامها ويؤسس جدول أعمال القرن ٢١ لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق التوسع في التجارة، ومحاربة الفقر، وتغيير أنماط الاستهلاك، وحماية صحة الإنسان، والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية، وحماية الغابات من القطع الجائر ومكافحة التصحر، وتحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة ونشر التعليم ورفع الوعي(7).

ومن المفاهيم والتجارب الدولية للتعامل مع مشكلات المجتمعات الريفية (برنامج القرى البيولوجية، والقرى صديقة البيئة). و برنامج القرى البيولوجية بدأ عام ١٩٩١ من

خلال مؤسسة إم إس سواميناثان للأبحاث (تشيناي / الهند) ، وهو نموذج مخصص لتطبيق التنمية المستدامة بالمجتمعات الريفية التي تعاني من تدهور البيئة والانفجار السكاني والفقر، ويهدف البرنامج إلى اختبار وتجربة نموذج تنموي جديد يتفاعل مع مواقع التنمية المستدامة (ثنائية الفقر والتدهور البيئي) من خلال تعميم وتنمية التقنيات البيئية القائمة على أساس التكامل بين الحذر البيئي وتقنيات المجتمع المحلي (البيئة / الطاقة المتجددة / المعلومات). ويستهدف البرنامج خلق الأنشطة المتوافقة بيئيا لخدمة المواقع الريفية لتوفير فرص العمل وزيادة الدخل ومن ثم حل مشكلة الفقر الريفي خاصة الأنشطة الموجهة لتنمية المرأة الريفية بتوفير مشروعات إنتاجية صغيرة ملائمة لموارد المنطقة لرفع القدرة الإنتاجية للقرية من ناحية ودعم مشروعات المجتمعات الريفية المستدامة من ناحية أخرى (مشروعات إنتاج عيش الغراب واستخدام الأراضي الطبيعية المهدرة في تربية الماعز والدواجن ومنتجات الألبان وذلك للأسر الفقيرة، أما الأسر ذات الحيازات الصغيرة فيهدف المشروع إلى زيادة الإنتاج خاصة للخضروات والأزهار ومراعي الأغنام والمناحل، إلخ[٨].

ويخلص برنامج القرى البيولوجية إلى أن المجتمع الريفي المستدام إنما يقوم على النمو المتواصل من خلال تطبيق برامج التنمية لعامة السكان خاصة القطاع الأكثر فقرا، وأن تكون تلك البرامج متواصلة بيئيا واجتماعيا، وقادرة على بناء قدرات محلية وقومية للاكتفاء الذاتي وتنمية مصادر الدخل. وقد تم اختبار ٣ قرى بولاية تاميل الهندية كنقاط انطلاق، ثم تم تطبيقه في ١٩ قرية منذ عام ١٩٩٤ تضم ٢٤٠٠٠ نسمة ويمتد ليشمل ٣٧٥٠٠٠ نسمة بحلول عام ٢٠٠٤، وينشر الآن نمط القرى البيولوجية تحت مظلة شبكة اليونسكو لتكنولوجيا البيئة الآسيوية المستدامة إلى مناطق مختلفة على مستوى العالم.

ونظرا للتحذيرات البيئية للتأثيرات السلبية لعمليات التنمية الحالية خاصة بالتجمعات الريفية التي تعتمد على الموارد الطبيعية، كان هناك حاجة لاستحداث مجتمعات تطبيقية تجريبية تعتمد على طراز المجتمعات البيئية المستدامة، وتحقق استقرار واتزان المجتمع اقتصاديا بوسائل التكنولوجيا المتقدمة المتكاملة مع أهداف حماية البيئة. وقد نبعت فكرة

القرى صديقة البيئة منذ عام ١٩٦٢ بأحد المواقع الريفية في الشمال الشرقي لإسكتلندا ثم أصبحت تلك النواة أكبر مركز بيئي متخصص للتعليم والتدريب على برنامج القرى المستدامة صديقة البيئة ، ويطبق البرنامج باستحداث قرى صغيرة يتراوح عدد سكانها من ٥٠ – ٢٠٠٠ نسمة تتحد وتتفق في الأهداف والقيم البيئية والاجتماعية والثقافية، وتعتمد على مبادئ التكنولوجيا الحديثة في تطبيق الاستدامة وتمثل نموذج حديث لأسس تحويل المستقرات الإنسانية الصغيرة محدودة الكثافة إلى مجتمعات مستدامة بأقل قدر ممكن من التأثيرات البيئية ، وكلما قل عدد السكان (٥٠–١٥٠) ساعد ذلك على وجود صلات اجتماعية قوية بين السكان أما القرى التي تستوعب حتى ٢٠٠٠ نسمة فهي عبارة عن مجموعات صغيرة من القرى لكل منها أهدافه واقتصادها الخاص، ويعتمد تصميم وتخطيط القرى الصديقة للبيئة على المبادئ الأساسية التالية [٨]:

- طاقة ومياه مستدامة: باستخدام محطات الطاقة الشمسية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة وأنظمة جمع مياه المطر وشبكات مياه منفصلة للأغراض الانتفاعية وكل ما يلزم من أنظمة تكنولوجية للتقليل من استهلاك الطاقة والمياه.
- زراعة / اقتصاديات مستدامة: باستخدام مجموعات صغيرة من التجمعات السكنية Clusters تعتمد على الزراعة كنشاط أساسي لتلبية احتياجاتها المعيشية ذاتيا وإنتاج غذاء محلي.
- إدارة الموارد وتدويرها: تصميم مشروعات تدوير المخلفات الصلبة (مخلفات المنازل) وتطهير وتنقية المياه.
- تصميم مباني سكنية صديقة للبيئة Co-Housing: تصميم مباني خضراء متوافقة بيئيا واجتماعيا باستخدام مواد البناء الطبيعية المتاحة بالبيئة وتحقيق مناخ داخلي مريح باستخدام المعالجات المعمارية والمفردات التصميمية الداخلية والخارجية وكذلك الحفاظ على الخصائص الطبيعية للبيئة من حيث النباتات والكائنات الحية وشكل الأرض، بالإضافة إلى تبني فكرة المسكن الممتد Home Multi-Generational لمواجهة الاحتياجات الحالية والمستقبلية للأسر.

- اختيار مواقع بيئية متنوعة: تخطط القرى صديقة البيئة في مواقع ذات موارد طبيعية أو ثقافية مثل المناطق الساحلية والأراضي الزراعية والغابات وغيرها.
- تدعيم الجوانب الثقافية والاجتماعية للسكان: لحماية التنوع الثقافي والعادات والقيم الروحية ودعم المشاركة المجتمعية للسكان . وقد انتشرت نماذج القرى صديقة البيئة في كل دول العالم فهناك شبكة دولية للقرى المستدامة بجنوب أفريقيا تعتمد على تطبيقات التكنولوجيا الصديقة للبيئة (تدوير النفايات – تجديد مصادر الطاقة – المباني الخضراء – الصناعات الزراعية غير الملوثة) كما تم استخدام تلك القرى في تنشيط السياحة الثقافية لزيارة البيئات التقليدية المستدامة وكيفية إدارتها محليا، فضلا عن النماذج الأوربية والأمريكية والتي تقع أحدها بولاية Tennesse والتي تبلغ ١٧٥٠ فدان من الغابات وأصبحت موطنا لـ ٢٠٠ شخص لإقامة نموذج لتجمع ريفي بدائي بسيط ذو اكتفاء ذاتي مخصص للإسكان المستدام منخفض التكاليف لمحدودي الدخل ويقدم نماذج لتصميم المباني الشمسية والمشروعات الزراعية الصغيرة.

ومما سبق يتضح أن هناك عدة معايير يجب الأخذ بها في مراحل الوصول إلى تنمية مستدامة في المستوطنات الريفية ومنها الحفاظ على المصادر الطبيعية، وزيادة المشاركة العامة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على البيئة، وتقوية الشراكة بين جميع قطاعات المجتمع في العملية التنموية، وشمولية سياسات التخطيط والمتابعة والشفافية والمساءلة والتدريب والتثقيف، تشجيع النمو وإحيائه، والقضاء على الفقر، وتجنب الانخفاض في نوعية الحياة. وسوف تقوم هذه الدراسة بمراجعة سياسات وممارسات التنمية الريفية في جمهورية مصر العربية والمملكة المغربية والمملكة العربية السعودية والخروج بتوصيات تساهم في تحقيق تنمية ريفية المستدامة.

مفهوم التنمية الريفية

تطور مفهوم التنمية الريفية تاريخياً عبر عدة حقب ومراحل من المفهوم المحلي المحدود لتنمية المجتمع المؤسس على فكرة تشجيع العون الذاتي لتوفير الخدمات الاجتماعية في المجتمعات المحلية عبر مفهوم التنمية الريفية المتكاملة إلى المفهوم الشامل للتنمية الريفية

المستدامة الذي برز ووجد الاهتمام المتزايد والدعم من كافة المنظمات التنموية في الآونة الأخيرة[9]. التنمية الريفية هي تحسين ظروف المجتمعات الريفية الشاملة، بما في ذلك الاعتبارات الاقتصادية ونوعية الحياة مثل البيئة والصحة والبنية التحتية والإسكان. بالنسبة لمعظم المجتمعات الريفية الصغيرة، ينطوي هذا التحسين على نمو إعداد السكان وفرص العمل، وعلى الرغم من ذلك، فإن مثل هذا النمو ليس ضرورة أو شرطا كافياً للتنمية الريفية[10]. وبينما تعني التنمية الريفية مختلف السياسات الحكومية الرامية إلى تحسين فرص العمل ومستويات الدخل والمعيشة العامة في المجتمعات المحلية الريفية، فهي أيضا تعني المبادرات المختلفة لتحسين خدمة النقل والمواصلات وغيرهما من الخدمات العامة التي تقدم لتطوير الإقليم أو الدولة بأسرها، كما تشمل التنمية الريفية أيضا العديد من البرامج الاجتماعية التي يتم تصميمها لرفع مستويات الدخل والمعيشة لجميع المواطنين [10].

مفهوم التنمية الريفية المتكاملة

يتأسس مفهوم التنمية الريفية المتكاملة على ضرورة التكامل بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الريفية، وضرورة تقديم خدمات متكاملة تمكن من الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة[٩].

وعرفت أيضاً التنمية الريفية المتكاملة بمجموعة من الجهود التنموية الرامية إلى تحقيق رفاهية المجتمع الريفي عن طريق تنفيذ المشاريع التنموية التي تكمل بعضها البعض تحت فاعلية أكثر من جهة مثل جهود رفع مستوى المعيشة عن طريق الاستثمارات المدعومة ببناء البنية التحتية ومشاريع أخرى تلتقي كلها على هدف تحسين ظروف معيشة أهل الريف[١١]. التنمية الريفية المتكاملة Integrated Rural Development في السبعينات والثمانينات كانت تعتمد على الدعم القوي من الجهات المانحة وتركز على مجالات عدة، بما في ذلك البنية التحتية وتقديم الخدمات في القطاعات الاجتماعية. وكانت الانتقادات للتجارب مختلطة ولكن تشترك في تركيزها على طبيعتها من أعلى إلى أسفل، ونهجها القائم على التركيز على جانب توفير الخدمات، والاعتماد المفرط على المساعدة التقنية وعلى الهياكل الإدارية الضخمة غير المستمرة التي تتوجه لمشاريع محددة. وتبع ذلك مبادرات متعددة

لتحقيق التنمية الريفية لمناطق محددة بعينها، ولكن مع الاهتمام بشكل أقوى على سماع رغبات سكان الريف والتركيز على سبل دعم الحكومات للرد على تلك الرغبات. تم تحديد عدد من نقاط الضعف فيما يتعلق بهذا النهج الحديث، بما في ذلك القصور في الملكية الحكومية؛ والميل إلى رؤية فقراء الريف أساساً كمزارعين، مع الاهتمام المحدود بدورهم كعمال وكمستهلكين؛ وضعف الروابط مع البيئة السياسة الأكبر، واتساع نطاق عمليات الإدارة؛ وصعوبة ترجمة الأقوال عن المشاركة الشعبية في التطبيق الفعلي، وصعوبة الحفاظ على الأعمال التنموية عندما ينسحب التمويل الخارجي[١٢].

مفهوم التنمية الريفية المستدامة

يستهدف مفهوم التنمية الريفية المستدامة توفير سبل المعيشة المستدامة في مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية الزراعية في المناطق الريفية من أجل القضاء على الفقر و زيادة تمكين الأشخاص الذين يعانون الفقر ومنظماتهم وزيادة سبل وصولهم إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والمؤسسات العامة وخاصة الأرض وفرص العمل والائتمان والتعليم والصحة[٩].

وعرفت التنمية الريفية في مضمونها الشامل بالتنمية التي تحدث تغيير ارتقائي مخطط للنهوض بالمجتمعات المحلية في الريف اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً بنهج ديمقراطي يكفل المشاركة الواسعة تخطيطاً وتنفيذاً وتقويماً، ويستهدف تحقيق التكامل بين المجهودات الرسمية والشعبية لإحداث التحولات المطلوبة لتنمية الموارد الطبيعية والبشرية، وشيوع العدالة في توزيع مردودات التنمية وجني ثمارها في المجتمعات، وتكامل جهود التنمية على المستوى القومي[٩].

وجاء في التعريف الذي تبنته دراسة مشتركة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو (٢٠٠٣م) بأن "التنمية الريفية تهتم وتضم تحت جناحها الزراعة والتعليم والبنية التحتية والصحة وبناء القدرات والمؤسسات الريفية.والتنمية الريفية، في مفهومها الواسع المتكامل، لها العديد من الأبعاد الجوهرية التي لا بد من تكاملها لإحداث التنمية الريفية المستدامة في المنطقة العربية، ومن هذه الأبعاد[٩]:

- البعد الاقتصادي الذي تقترن به الجهود الرامية لتحقيق معدلات من النمو الاقتصادي المتطور والمستدام، وتشكل التنمية الزراعية في هذا البعد الأساس وترتبط بها الأنشطة الريفية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- البعد الاجتماعي الذي يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر عن طريق وضع وتفعيل السياسات الرامية لتوسيع فرص العمل الإنتاجي وتضييق الفوارق الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية في الريف، وتضييق الفوارق التنموية بين الريف والحضر، والتركيز على تحسين مستوى المعيشة ودخول الفئات الأكثر فقراً.
- بعد التنمية البشرية الذي يعنى بتوفير الخدمات الصحية وبتوسيع فرص التعليم وبرامج التدريب وتنمية القدرات وتمكين الفئات الضعيفة من المشاركة الفاعلة في التخطيط واتخاذ القرارات وإدارة وتنفيذ المشروعات.
- البعد البيئي الذي تهدف البرامج المرتبطة به إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة تتأسس على مبدأ حماية البيئة والموارد الطبيعية المتاحة من التدهور بما في ذلك الماء والأرض والكائنات الحية النباتية والحيوانية، وتسخير وحسن استغلال هذه الموارد الطبيعية بالصورة التي تضمن استدامة عطائها لمصلحة الإنسان وترشيد تعامله مع مفرداتها المختلفة .

أهداف التنمية الريفية

تهدف التنمية الريفية إلى تحقيق الأهداف التالية[١١]:

- مكافحة هجرة الريف: إن تحقيق التنمية في الريف التي تؤمن للريفي فرصة العمل وخدمات السكن والتعليم والصحة والماء والطاقة والمواصلات سوف تثني كل من يفكر بتغيير موقعه الجغرافي عن نيته هذه.
- توزيع الثروة والسلطة: أن الريف وأهله جزء من الوطن والمواطنين، ولهم من المكتسبات ما عليهم من الواجبات، وفلهم حق في ثروات وخيرات الوطن كغيرهم من المواطنين.

- تحقيق التكامل بين مجمل القطاعات الاقتصادية: تنمية الريف عنصراً أساسياً من عناصر تنمية باقي القطاعات الاقتصادية بحكم العلاقة الوثيقة ما بين القطاع الزراعي، وباقي القطاعات الأخرى من خذ وعطاء.
- تعزيز الأهداف السياسية الوطنية: إن لتنمية الريف مغزى سياسي لخلق الوثاق ما بين الإنسان والأرض، أي الوطن.
- والتنمية الريفية هي عملية تضم الزراعة والري وتوزيع الملكية والإرشاد الزراعي والتخزين والتسويق والطرق والمواصلات والاستيراد والتصدير والادخار والاستثمار والتسليف والاستهلاك والعمالة والخدمات وما يتطلب كل ذلك من سياسات وتخطيط وتنسيق وبحوث وتدريب ومتابعة وتقويم [١٣].

أهمية التنمية الريفية

تتمثل أهمية التنمية الريفية في أنها تساهم في مواجهة عدد من القضايا الملحة ومنها التالي[١٣]:

- ارتفاع نسبة سكان الريف في العالم الثالث.
- قصور الإنتاج الزراعي وعدم قدرته على مقابلة الاحتياجات المحلية.
- انخفاض العدد من الزراعة عنه في التجارة والصناعة مما أدى إلى فقر سكان الريف مقارنة بسكان المدن وانخفاض مستويات المعيشة في الريف عنها في المدن: تعليم، صحة، إسكان، الخ.
- تزايد العبء المادي – لتمويل التنمية الوطنية – على كاهل أهل الريف.
- استمرار هجرة الكفاءات البشرية من القرية إلى المدينة.
- نجاح أهل المدن في اجتذاب كل أنواع الاستثمارات على حساب أهل القرى لما لهؤلاء من وزن كبير في بناء القوة.
- اقتناع المتعلمين- وهم من سكان المدن – بأحقيتهم في مستوى معيشة متميز لمجرد أنهم متعلمين.
- تزايد مشاكل الريف وتسارعها.

متطلبات التخطيط والتنمية الريفية

للتخطيط والتنمية الريفية استراتيجيات ومتطلبات أساسية تكمن في التالي[١١]، [١٣]:

- **اتفاقيات دولية مناسبة**: لكي تقوم التنمية الريفية المتكاملة في ريف أي بلد أو دولة لابد من عقد اتفاقيات دولية مناسبة تضمن مصالح الفلاحين من حيث أسعار منتجاتهم في السوق الدولية وعلاقتها بأسعار المنتجات المصنعة المستوردة والتي يستخدمها سكان القرى.

- **مناخ تنموي ملائم**: يشعر أهل الريف بالظلم والاستغلال مقارنة مع أهل المدن في أي مجتمع من مجتمعات العالم الثالث، فالمجتمعات الريفية تأتي دائماً في أسفل قائمة الأولويات في أي خطة من الخطط القومية مما يؤدي إلى مزيد من الازدواجية الثقافية في المجتمع نتيجة لاتساع الهوة بين المجتمعين، ولكي يتوفر المناخ الملائم للتنمية الريفية لابد من أن يشعر الريفيون بقدر من العدالة بينهم وبين سكان المدن من التجار والصناع والموظفين... الخ.

- **هياكل إدارية مناسبة**: لابد من تشكيل هياكل إدارة مناسبة تكون مسئولة على جميع المستويات المحلية، الإقليمية، والقومية عن توجيه التنمية الريفية، على أن تمثل هذه الهياكل كل من الحكومة والمواطنين في كل مستوى من المستويات، وتكون هذه مسؤولية هذه الهياكل توجيه التنمية الريفية توجيها تكاملياً لصالح جميع فئات الشعب.

- **العمل الفريقي**: وهو الأساس الذي تبنى علية التنمية الريفية المستدامة، والمقصود بالعمل الفريقي هو اكتساب العاملين بالتنمية الريفية مهارات العمل التعاوني سواء أثناء وضع السياسات أو التخطيط أو البحوث أو المتابعة أو التقويم.

- **التدريب الفريقي**: لابد للعمل الفريقي من تدريب من نوع خاص والذي يشجع العاملون من مختلف التخصصات على التعرف على تخصصات بعضهم البعض، واكتساب المهارات الاجتماعية اللازمة للتعاون عن طريق التمعن في النفس وفي العلاقات، مع إتقان مناهج العمل الجماعي من خلال ممارسة الاجتماعات وحلقات

الحوار وقيادة الجلسات، وإعداد مسئولين عن التخطيط الفريقي، والبحوث الفريقية، والتقويم الفريقي..الخ.

- **العلاقات العامة:** ويقوم هذا الجهاز بالربط بين أي مؤسسة والمجتمع الذي يتعامل معه عن طريق شرح انجازات المؤسسة للمتعاملين وتوصيل رأي المجتمع فيما تقوم به المؤسسة للمسئولين. وتكون مسؤولية هذا الجهاز مهمة كونه يؤلف بين الإنتاج السلعي أو الخدمي من ناحية ورأي المستفيدين من ناحية أخرى.
- **لامركزية جادة:** يرتبط بتشكيل الهياكل الإدارية قضية أخرى هامة هي قضية إعادة توزيع حق إصدار القرارات بأنواعها بين المستويات المختلفة في المجتمع لصالح المجتمعات المحلية، فالمزيد من الصلاحيات المحلية هو الضمان لقيام تنمية ريفية جادة متكاملة.
- **مشاركة شعبية على جميع المستويات:** ولكي نصل إلى هذا اللون من التنمية الريفية المتكاملة لا بد من مشاركة شعبية من جميع الفئات مع ضمان وضوح الفئات الشعبية محدودة الدخل في بناء القوة بما يضمن لها حقها من خير المجتمع، ويوفر لها فرصة توجيه التنمية لصالح الأغلبية.

ويتضح من التعاريف لمفاهيم التنمية بشكل عام والتنمية الريفية المستدامة بشكل خاص أن التنمية عملية شاملة تتطلب تلبية احتياجات أجيال الحاضر دون الإضرار بتلبية احتياجات أجيال المستقبل وتدعو إلى الأخذ في الاعتبار النواحي البيئة والاجتماعية والاقتصادية في مراحل التنمية، وإيجاد مؤشرات يجب الأخذ بها عند تنفيذ البرامج والخطط والسياسات لتحقيق التنمية المستدامة ولقياس مدى تحقيق هذه التنمية.

ويتضح أن التخطيط العمراني يعد من أنواع التخطيط في مراحل التنمية ومن خلاله يمكن المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام والتنمية الحضرية والريفية المستدامة بإيجاد الآليات التنفيذية المناسبة للتخطيط العمراني من مخططات إقليمية ومحلية تأخذ في الاعتبار المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئة في مراحل تخطيط المدن والقرى بالأقاليم بشكل متوازن.

معوقات وتحديات التنمية الريفية في الدول العربية

هناك تحديات تؤثر سلباً على برامج التنمية الريفية بالدول العربية ومساهمتها في تحقيق الأهداف التنموية الألفية بالمنطقة العربية ومنها التالي[٧]:

- المعدلات العالية للفقر، وبالخصوص في الدول النامية بالمنطقة، التي ترتبط في بعض الحالات بمعدلات عالية لنمو السكان.
- القوانين القومية والسياسات التنموية التي تعيق التوزيع العادل لفرص الحصول على الموارد والخدمات الإنمائية في بعض دول المنطقة،
- انتشار طرق لاستخدام الموارد الطبيعية تقلل من إمكانية استدامة عطائها، ويترتب عنها الإضرار بالبيئة، وهذه ذات صلة بانتشار الفقر وسياسات حيازة الأراضي التي تؤدي إلى تدهور الموارد وسوء استغلالها، والتغير في الطقس،
- ضعف البنيات التحتية في المناطق الريفية وقلة فرص العمل للإعداد المتزايدة من السكان،
- ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية، وخاصة في أوساط الفئات المتعلمة من الشباب الريفي،
- السياسات التي تحد من مشاركة المرأة الريفية في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية،
- قلة الدعم المالي والفني لبرامج التنمية الريفية من الموارد المحلية والإقليمية والعالمية، بالخصوص في الدول النامية بالمنطقة.

الدراسات والتجارب في التنمية الريفية

في هذا الجزء ستتطرق إلى بعض الدراسات والتجارب والبرامج والخطط والاستراتيجيات للتنمية الريفية في دول مختلفة كمصر والمغرب بالإضافة إلى التقارير لمنظمة الأمم المتحدة الخاصة بالتنمية الريفية في الدول العربية وتوصيات المؤتمرات الدولية الخاصة بالتنمية المستدامة لاستخلاص السياسات والممارسات والخطط والبرامج للتنمية الريفية المستدامة.

وتوضح الجداول رقم (٢،٣،٤) معلومات أساسية عن السكان ومعدل نمو السكان، ومساحة الأراضي، ومساحة الأراضي الزراعية، الناتج المحلي الإجمالي، والدخل القومي الإجمالي (الناتج المحلي الإجمالي)، ونصيب الفرد، والقيمة المضافة، والقيمة المضافة للصناعة، والقيمة المضافة للخدمات في دول الدراسة: مصر والمغرب والمملكة العربية السعودية.

التنمية الريفية بمصر:

التنمية الريفية بمصر تهدف إلى تحقيق النهوض بالقرية المصرية من خلال إمدادها بكافة الاحتياجات الأساسية وتضييق الفجوة الموجودة بين القرية والمدينة من حيث حجم الخدمات وتوزيعها وجميع المقومات اللازمة للحياة الكريمة، وإنشاء المدارس والطرق، والقرية المصرية هي جزء من التقسيم الإداري بالدولة والذي يعتمد على تقسيم الدولة إلى محافظات (حضرية) ومديريات لها عواصم (مدينة رئيسية)، ثم مراكز لها عواصم أيضاً (مدن فرعية) ويتبع تلك المدن الفرعية عدة قرى (وهناك قرى رئيسية وقرى فرعية) ويتبع القرى تجمعات ريفية أصغر (عزب، نجوع، كفور) ويعتمد هذا التقسيم على تدرج هرمي لخدمات الشرطة والأمن فالقرية لها عمدة والقرية الرئيسية بها نقطة سلطة والمدينة الفرعية بها مركز شرطة (دائرة انتخابية) ثم مديرية الأمن في المدينة الرئيسية.

يلخص الجدول ٢ المعلومات الأساسية عن جمهورية مصر العربية؛ السكان، ومعدل نمو السكان، ومساحة الأراضي، ومساحة الأراضي الزراعية، الناتج المحلي الإجمالي، والدخل القومي الإجمالي (الناتج المحلي الإجمالي)، ونصيب الفرد، والقيمة المضافة، والقيمة المضافة للصناعة، والقيمة المضافة للخدمات[١٤].

جدول (٢): معلومات أساسية عن جمهورية مصر العربية

القطاع	الخصائص
السكان (بالملايين)	٨٠,٤٧١,٨٦٩ (تقديرات يوليو ٢٠١٠)
معدل النمو السكاني	١.٩٩٧٪ (تقديرات ٢٠١٠)
إجمالي مساحة أراضي الدولة (ألف كيلومتر مربع)	٩٩٥٤٥٠ كم٢
إجمالي مساحة الأراضي المزروعة	٣٤٢٢٠ كم٢ (٢٠٠٣)
تعداد سكان الريف	٥٧ ٪ من مجموع السكان (٢٠٠٨)
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	٦٠٠٠ دولار (تقديرات ٢٠٠٩)
مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي	١٣.١٪
مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي	٣٧.٧٪
مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي	٤٩.٢ ٪ (تقديرات ٢٠٠٩)
القوة العاملة	٢٥.٨ مليون عامل (تقديرات ٢٠٠٩)
نسبة العاملين في الزراعة	٣٢٪
نسبة العاملين في الصناعة	١٧٪
نسبة العاملين في مجال الخدمات	٥١ ٪ (تقديرات ٢٠٠١)
المنتجات الزراعية	القطن، الأرز، والذرة، والقمح، الفول، الفواكه، الخضروات؛ الماشية، جاموس الماء الغنم والماعز
شكل الحكم	جمهورية
عدد المحافظات	المحافظات ٢٩

Source: The World Factbook, CIA: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/sf.html (14)

وقد أشارت دراسة عن التنمية السلبية للقرية المصرية[١٥] إلى أن من أهم المشاكل التي تعانى منها القرية المصرية التزايد المطرد في عدد السكان واستمرار تأكل الأراضي المزروعة نتيجة لزيادة الكتلة العمرانية السكنية من جانب وزيادة عمليات التجريف من جانب أخر وعمليات التبوير لصالح إنشاء مشروعات خدمية أو صناعية أو مرافق عامة من جانب ثالث. هذا بالإضافة إلى وجود ظاهرة تفتيت ملكية الأراضي الزراعية حيث يقوم معظم الورثة بتقسيم قطعة الأرض التي يرثونها إلى مساحات صغيرة لا تساعد الفلاح على أن يعيش في مستوى مناسب، كما أنها لا تمثل وحدة إنتاجية اقتصادية. وتقدر مساحة الأراضي التي يكتسحها التوسع العمراني بحوالي ٦٠٠٠٠ فداناً سنوياً مما يترتب عليه انخفاض نصيب الفرد من هذه الأرض.

هذا بالإضافة إلى حدوث تغير نوعى في العمالة المشتغلة في الريف حيث أصبحت تضم شرائح عديدة من المهن والحرف التي لا صلة لها بالزراعة مع وجود اتجاه متزايد نحو الاعتماد على العمالة المأجورة بسبب هجرة العمالة الزراعية سواء بالهجرة الداخلية أو الخارجية دون أن يصاحب ذلك إحلال الآلة الزراعية بالقدر الكافي محل العمل اليدوي. ولقد تغيرت نظرة الفلاح للأرض بعد أن أصبح يقارن بين الدخل المتولد عنها والدخل المتولد عن الأنشطة الأخرى كما تغير الشكل العمراني للقرية حيث أصبح ٢٥٪ تقريباً من مساكن القرى تتخذ نمط الشقة السكنية بدلاً من المنزل الريفي التقليدي وذلك بسبب ضيق المناطق السكنية وقوانين البناء التي تحد من البناء على الأراضي الزراعية الأمر الذي غير من نمط المعيشة للفلاح ومن سلوكياته. كما أثرت مشاريع مد المرافق والخدمات العامة وشبكة الطرق والاتصالات على القرية المصرية وعلى نمط المعيشة للفلاح بأثر سلبي لم يكن في الحسبان عند التخطيط لتوفير وبناء تلك المشاريع.

وتحولت القرية من وحدة إنتاجية إلى وحدة مستهلكة وتابعة للمدينة بعد أن كانت هي المُغذى والمورد الرئيسي لمتطلبات المدينة وذلك بعد ظهور أنماط استهلاكية جديدة لدى أفراد المجتمع نتيجة لزيادة الاتصال بين القرية والمدينة بفعل وسائل الاتصال الحديثة وانفتاح القرية الغير مدروس على مجتمع المدينة والمجتمع الخارجي سواء من خلال وسائل

الإعلام أو الهجرة إلى الدول العربية أو بسبب ضيق الزمام الزراعي وبذلك تحول الريف المصري إلى ريف متحضر.

وأشارت الدراسة إلى أن مشاريع تنمية الريف المصري لم تحقق النتائج المطلوبة منها لعدة أسباب منها غياب النظرة الشاملة والمتكاملة لعمليات التنمية الريفية وعدم وجود خطط واقعية طويلة المدى وأخرى متوسطة وقصيرة المدى كما لا يوجد تنسيق كامل بين الأجهزة الحكومية المعنية بمشاريع تنمية القرية. هذا بالإضافة إلى غياب دور الأجهزة المحلية والمشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرارات والتخطيط ثم التنفيذ لخطط التنمية، والأهم من كل ذلك هو أن مشاريع توفير الخدمات والمرافق للقرية المصرية كانت تنشأ في داخل القرية وتمتد وتتوسع على الأراضي مخالفة بعد ذلك الإستراتيجية القومية للدولة والتي تهدف إلى الحفاظ على الأرض الزراعية المصدر الوحيد لغذاء الشعب.

واقترحت الدراسة تغيير الدعوة من التنمية الريفية للقرى القائمة إلى الدعوة إلى إنشاء وتعمير قرى جديدة توأم في الظهير الصحراوي للقرى القائمة والعمل على امتصاص الفائض السكاني من القرى القائمة إلى القرى الجديدة والعمل على الحد من الزيادة السكانية والكتل العمرانية على الأراضي الزراعية. الأمر الذي يتطلب وجود خطة متوازنة ومتكاملة تعمل على توفير عوامل الجذب والاستيطان البشرى والخدمي والصناعي والزراعي في القرى الجديدة لتتواكب وتتوافق مع توفير عوامل الطرد والإرسال في القرى القائمة. وأشارت الدراسة إلى أن إيجاد خطة متوازنة ومتكاملة تعمل على توفير عوامل الجذب والاستيطان في القرى الجديدة مع عوامل التهجير والإرسال في القرى القائمة يتطلب تحديد شكل آليات تنفيذ عملية التهجير وعملية الاستيطان وذلك من خلال إنشاء جهاز إداري مستقل له حرية اتخاذ القرارات ويعمل على المستوى المحلى للقرية ويعمل بأسلوب الإدارة بالأهداف ويتكون هذا الجهاز الإداري من إدارتين رئيسيتين هما الإدارة العامة للتهجير والإرسال والإدارة العامة للاستيطان والاستقبال. وتعمل الإدارة العامة الأولى في نطاق القرية القائمة أما الإدارة الثانية فتعمل في نطاق القرية الجديدة التوأم[١٥].

وهناك جهات بمصر ساهمت في حل مشاكل التنمية الريفية وتحديد أهدافها وفيما يلي ملخص لهذه الأهداف[١٦]،[١٧]:

- بموجب قانون الإدارة المحلية تحددت أهداف التنمية الريفية في المجالات الثلاثة التالية:

أ- **المجال الاقتصادي**: ويشمل النهوض بمستوى الإنتاج من الحاصلات البنائية والحيوانية واستخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة وتربية الحيوان. كما شمل تنفيذ مشروعات الإنتاج النباتي والحيواني والصناعي والبيئي على أن يقوم بهذه المشروعات كل من القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع التعاوني.

ب- **المجال الاجتماعي**: ويشمل على توفير الخدمات العامة الصحية والتعليمية ومراكز الشباب بإسهام فعال من الأهالي وكذلك تنظيم العمالة واستيعاب أكبر قدر من العمالة في المشروعات الإنتاجية المحلية.

ج- **المجال العمراني**: ويشمل على مد المرافق وتهيئة بيئة عمرانية صحية وتحقيق كثافات سكانية متوازنة وتخطيط الإمدادات العمرانية للقرية.

- وبموجب قانون إنشاء بناء وتنمية القرية تتلخص أهداف التنمية الريفية فيما يلي:

أ- تطور البيئة الهيكلية للقرية: تتمثل في الخدمات الأساسية والمرافق والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والخدمية وذلك للنهوض بالقرية ورفع مستوى معيشة سكانها.

ب- تطوير الموارد البشرية: وذلك من خلال برامج التدريب ودعم نظم وأساليب اللامركزية.

ج- تطوير القاعدة الإنتاجية للقرية: والتي تأتي كنتيجة للهدفين السابقين بالإضافة إلى العمل على تحسين وتهيئة فرص الاستثمار والإنتاج بالقرية.

- ويعتبر البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة (شروق) هو الوسيلة الفعالة لتطوير وتنمية القرية المصرية، وقد أتاح هذا البرنامج الذي بدأ العمل به منذ عام ١٩٩٤

تنفيذ العديد من المشروعات علي كافة محاور التنمية المحلية في مصر، ويقوم برنامج (شروق) في المقام الأول علي مفهوم المشاركة الشعبية المحلية في التنمية المتكاملة في الريف من خلال توفير مياه الشرب النقية الصالحة للاستخدام وتنفيذ شبكة طرق ريفية مرصوفة تربط القرى الأم بتوابعها وتربطها بمراكز الإنتاج والتسويق والخدمات للوصول بالتنمية الشاملة إلى أكثر من خمسة ألاف قرية وتابع.

التنمية الريفية بالمغرب:

يلخص الجدول ٣ المعلومات الأساسية عن المملكة المغربية؛ السكان، ومعدل نمو السكان، ومساحة الأراضي، ومساحة الأراضي الزراعية، الناتج المحلي الإجمالي، والدخل القومي الإجمالي (الناتج المحلي الإجمالي)، ونصيب الفرد، والقيمة المضافة، والقيمة المضافة للصناعة، والقيمة المضافة للخدمات[١٤].

ويوجد بالريف المغربي مشاكل بميادين مختلفة من أهمها:

- الميدان الاقتصادي: ضعف مردود الفلاحة، وانتشار الزراعات البورية (المعتمدة مباشرة على الأمطار) والمعيشية (الموجهة نحو السوق الداخلية)، وقلة الأنشطة الاقتصادية الأخرى كالصناعة والتجارة والخدمات.
- الميدان الاجتماعي: انتشار الأمية، وضعف نسبة المدارس والتغطية الصحية، وارتفاع نسبة الفقر والبطالة، وتفاقم الهجرة القروية.
- ميدان التجهيزات: ضعف شبكة مياه الشرب والكهرباء والمواصلات والخدمات العمومية، وهشاشة السكن القروي. وترجع أزمة البادية المغربية إلى عدة أسباب منها:
  - تهميش البادية المغربية من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
  - تعاقب سنوات الجفاف منذ مطلع ثمانينيات القرن ٢٠.
  - سوء تسيير الجماعات القروية.

جدول (٣): معلومات أساسية عن المملكة المغربية

القطاع	الخصائص
السكان (بالملايين)	٣١,٦٢٧,٤٢٨ (تقديرات يوليو ٢٠١٠)
معدل النمو السكاني	١.٠٧٧٪ (تقديرات ٢٠١٠)
إجمالي مساحة أراضي الدولة (ألف كيلومتر مربع)	٤٤٦,٣٠٠ [سق] [كم]
إجمالي مساحة الأراضي المزروعة	١٤٤٥٠ كيلومتر مربع (٢٠٠٣)
تعداد سكان الريف	٤٤ ٪ من مجموع السكان (٢٠٠٨)
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	٤ ٦٠٠ دولار (تقديرات ٢٠٠٩)
مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي	١٨.٨٪
مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي	٣٢.٦٪
مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي	٤٨.٦ ٪ (تقديرات ٢٠٠٩)
القوة العاملة	١١.٤٦ مليون عامل (تقديرات ٢٠٠٩)
نسبة العاملين في الزراعة	٤٤.٦٪
نسبة العاملين في الصناعة	١٩.٨٪
نسبة العاملين في مجال الخدمات	٣٥.٥٪ (تقديرات ٢٠٠٦)
المنتجات الزراعية	الشعير والقمح، والحمضيات، العنب، والخضروات وأشجار الزيتون؛ وتربية الماشية؛ والنبيذ
شكل الحكم	النظام الملكي الدستوري
عدد المناطق	١٥ منطقة

Source: The World Factbook, CIA:
https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/sf.html

وتتدخل الدولة لمعالجة أزمة الريف المغربي من خلال البرامج والمشاريع الآتية:

- **برامج التنمية الاقتصادية:** وتهدف إلى تحسين الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً، وترقية دخل العمال الريفيين المحليين. من أبرزها برنامج الاستثمار الزراعي في المناطق البور، والبرنامج الوطني لمكافحة التصحر وآثار الجفاف.
- **برامج التجهيزات والخدمات العمومية:** وتهدف إلى تطوير واستكمال وتحسين خدمات ومرافق البنية الأساسية في المناطق الريفية، وفي طليعتها برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب، وبرنامج كهربة البوادي، والبرنامج الوطني للطرق القروية. بالإضافة إلى تشييد السدود ومد قنوات الري، وبناء المدارس والمستوصفات.
- **استراتيجية ٢٠٢٠ للتنمية القروية:** وتهدف إلى إبقاء الساكنين الأصليين في أماكنهم بالقرى، وتقوية المراكز المتوسطة بالخدمات الأساسية وبالوحدات الصناعية والصناعات التحويلية الكبرى، وفك العزلة عن العالم القروي، تمت بلورة استراتيجية ٢٠٢٠ من طرف وزارة الفلاحة والتنمية القروية خلال سنة (١٩٩٩)، ومن أهم أهداف الاستراتيجية ما يلي[١٨]:
  - تنمية الإنتاج الزراعي.
  - زيادة فرص العمل والدخل في النشاط الزراعي.
  - تنويع فرص العمل في الأنشطة الموازية للزراعة والأنشطة الريفية.
  - الحد من تدهور الموارد الطبيعية.
  - رفع المستوى التربوي والتكوين المهني للسكان.
  - تحسين التجهيزات والخدمات لتحسين مستوى عيش السكان.
  - معالجة الاختلالات المؤسسية.
  - الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية في مواجهة مشاكل العالم القروي،
  - تطوير المشاركة السكانية للمجتمعات المحلية.
  - التنسيق الأفقي للبرامج القطاعية، والتنفيذ التدريجي لمجموعة من البرامج التنموية.

وشكلت هذه الاستراتيجية نقطة تحول في السياسة المغربية اتجاه العالم القروي، حيث لأول مرة تم الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية في مواجهة مشاكل العالم القروي، فقد تم تبني بالموازاة مقاربات جديدة لتطبيق هذه الاستراتيجية على أرض الواقع. مقاربات مندمجة، متجددة الأبعاد ومقاربات تعتمد على المجال الترابي وإشراك السكان المحليين، وتطوير المشاركة السكانية. نفس هذه المقاربة هي التي خرجت بها جل الإجراءات التي تم القيام بها على صعيد إعداد التراب الوطني انطلاقا من الحوار الوطني مروراً بإنجاز الميثاق الوطني لإعداد التراب ثم إنجاز المخطط الوطني.

واقترحت استراتيجية التنمية ٢٠٢٠ التنسيق الأفقي للبرامج القطاعية، لكن نظرا لتعدد هذه البرامج فهذا لا يمكن أن يتم إلا بشكل تدريجي، تقوم حاليا وزارة الفلاحة والتنمية القروية بمجموعة من البرامج على اعتبار أنها المسئول الوحيد عن العالم القروي إلى حد قري. ورغم الجهود المبذولة، لا تزال المدن والبوادي المغربية تعرف عدة صعوبات. يضاف إليها مشكلة الماء والتصحر الذي يعاني منه المغرب كأحد بلدان العالم العربي[١٩].

التنمية الريفية بالمملكة العربية السعودية

يلخص الجدول ٤ المعلومات الأساسية عن المملكة العربية السعودية؛ السكان، ومعدل نمو السكان، ومساحة الأراضي، ومساحة الأراضي الزراعية، الناتج المحلي الإجمالي، والدخل القومي الإجمالي (الناتج المحلي الإجمالي)، ونصيب الفرد، والقيمة المضافة، والقيمة المضافة للصناعة، والقيمة المضافة للخدمات.

جدول (٤): معلومات أساسية عن المملكة العربية السعودية

القطاع	الخصائص
السكان	٢٩,٢٠٧,٢٧٧ نسمة
معدل النمو السكاني	١.٧٥٪ (تقديرات ٢٠١٠)
إجمالي مساحة أراضي الدولة (ألف كيلومتر مربع)	٢,١٤٩,٦٩٠ كم٢
إجمالي مساحة الأراضي المزروعة	١٦,٢٠٠ كم٢ (٢٠٠٣)
تعداد سكان الريف	١٨٪ من مجموع السكان (٢٠٠٨)
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	٢٠٤٠٠ دولار (تقديرات ٢٠٠٩)
مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي	٣.٢٪
مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي	٦٠.٤٪
مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي	٣٦.٤٪ (تقديرات ٢٠٠٩)
القوة العاملة	٦.٩٢٢ مليون عامل (تقديرات ٢٠٠٩)
نسبة العاملين في الزراعة	٦.٧٪
نسبة العاملين في الصناعة	٢١.٤٪
نسبة العاملين في مجال الخدمات	٧١.٩٪ (٢٠٠٥)
المنتجات الزراعية	القمح والشعير، والطماطم والبطيخ، التواريخ وأشجار الحمضيات؛ لحم الضأن، الدجاج والبيض واللبن
شكل الحكم	الحكم الملكي
عدد المناطق	١٣ منطقة

Source: The World Factbook, CIA:
https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/sf.html

وشهدت المملكة العربية السعودية من بداية السبعينات زيادة سكانية كبيرة ويوضح الجدول رقم ٥ نسبة الزيادة في عدد سكان المملكة خلال ٣٠ عاماً من ٦٧٢٩٦٤٢ عام ١٩٧٤م إلى ٢٢٦٧٣٥٥٦ نسمة عام ٢٠٠٤م بنسبة ٣٣٧٪، وقد ضاعف من التأثيرات السلبية للزيادة السكانية أن معظم السكان تركزوا في المدن ومن ثم في المناطق الرئيسة بالمملكة حيث أصبحت تلك المدن مراكز جذب مستمر نظراً لتوفر الخدمات والمرافق وفرص العمل، وعلى سبيل المثال فإن عدد سكان منطقة الرياض قد ارتفع خلال نفس الفترة بنسبة ٤٢٩٪ (من ١٢٧٢٢٧٥ نسمة إلى ٥٤٥٥٣٦٣ نسمة)، وفي نفس الفترة أيضاً زاد عدد سكان المنطقة الشرقية بمعدل ٤٣٧٪ (من ٧٦٩٦٤٨ نسمة إلى ٣٣٦٠١٥٧ نسمة)[٢٠].

أدت الطفرة السكانية وعدم التوازن في التوزيع السكاني وما صاحبها من طفرات اقتصادية وعمرانية واجتماعية إلي عدد من المشاكل والسلبيات على خصائص المستوطنات البشرية بالمملكة العربية السعودية تبعدها عن مقومات التنمية المستدامة المنشودة، يلخص الهذلول أهم تلك المشكلات فيما يلي[٢١]:

- النمو السريع الذي حققته المدن الرئيسية جاء على حساب معدلات النمو للمدن الصغيرة والمتوسطة الحجم مما أدى إلي غياب التسلسل الهرمي المتوازن للتجمعات الحضرية على مستوى المناطق. جدول ٠: تطور توزيع السكان حسب المناطق الإدارية ١٣٩٤-١٤٢٥هـ/ ١٩٧٤-٢٠٠٤م.

جدول (٥)

المناطق	إجمالي السكان			نسبة الزيادة السكانية خلال ٣٠عام(%)*
	١٣٩٤ هـ (١٩٧٤م)	١٤١٣ هـ (١٩٩٢م)	١٤٢٥ هـ (٢٠٠٤م)	
الرياض	١٢٧٢٢٧٥	٣٨٣٤٩٨٦	٥٤٥٥٣٦٣	٤٢٩
مكة المكرمة	١٧٥٤١٠٨	٤٤٦٧٦٧٠	٥٧٩٧٩٧١	٣٣١
المدينة المنورة	٥١٩٢٩٤	١٠٨٤٩٤٧	١٥١٢٠٧٦	٢٩١
القصيم	٣١٦٦٤٠	٧٥٠٩٧٩	١٠١٦٧٥٦	٣٢١
الشرقية	٧٦٩٦٤٨	٢٥٧٥٨٢٠	٣٣٦٠١٥٧	٤٣٧
عسير	٦٨١٣٦١	١٣٤٠١٦٨	١٦٨٨٣٨٦	٢٤٨
تبوك	١٩٣٧٦٣	٤٨٦١٣٤	٦٩١٥١٧	٣٥٧
حائل	٢٥٩٩٢٩	٤١١٢٨٤	٥٢٧٠٣٣	٢٠٣
الحدود الشمالية	١٢٨٧٤٥	٢٢٩٠٦٠	٢٧٩٢٨٦	٢١٧
جازان	٤٠٣١٠٦	٨٦٥٩٦١	١١٨٦١٣٩	٢٩٤
نجران	١٤٧٩٧٠	٣٠٠٩٩٤	٤١٩٤٥٧	٢٨٣
الباحة	١٨٥٩٠٥	٣٣٢١٥٧	٣٧٧٧٣٩	٢٠٣
الجوف	٩٦٨٩٨	٢٦٨٢٢٨	٣٦١٦٧٦	٣٧٣
إجمالي المملكة	٦٧٢٩٦٤٢	١٦٩٤٨٣٨٨	٢٢٦٧٣٥٥٦	٣٣٧

- استمرار تيارات الهجرة من الريف إلي الحضر نتيجة للوتيرة السريعة للتحضر.
- الزحف العمراني والامتداد الأفقي للكتلة العمرانية لأسباب اقتصادية واجتماعية من بينها المضاربة العقارية في الأراضي البيضاء داخل الكتل العمرانية وتفضيل العائلة السعودية لنمط المساكن المستقلة ذات الكثافة المنخفضة انطلاقاً من التقاليد والعادات السائدة.

- ارتفاع تكلفة توفير وتشغيل وصيانة شبكات المرافق والتجهيزات الأساسية، نتيجة الانتشار الواسع وغير المنظم للعمران.
- الاستغلال غير الكامل للمساحات الفضاء المخدومة بالمرافق داخل المدن التي يمكن من خلالها استيعاب جزء كبير من الزيادات السكانية للعشرين سنة القادمة.
- عدم التوافق بين مواقع شبكات المرافق والخدمة ومواقع المساكن المشيدة حديثاً مما يضعف من مستوى أداء المدن.
- استمرار التوسع العمراني غير المنظم على الأراضي الزراعية للمدن وما يشكله ذلك من تهديد للتوازن البيئي والأمن الغذائي.
- خلخلة النسيج العمراني بسبب وجود مساحات غير مستغلة ومخدومة في الوقت ذاته بشبكات المرافق العامة داخل حدود المدن لما لذلك من عواقب اجتماعية غير مرغوبة.

وساهم في حدوث تلك المشاكل والسلبيات ما يمكن أن نطلق عليه بظاهرة "ضعف الفعالية التنفيذية لسياسات التخطيط العمراني" أو "عدم القدرة على تفعيل تلك السياسات على أرض الواقع" وهي ظاهرة مركبة من عدد من الجوانب أهمها: عدم التنسيق الشامل بين القطاعات المعنية بوضع وتنفيذ وتقييم ومتابعة سياسات التنمية، وعدم توفر العدد الكافي والنوعية الفاعلة من المتخصصين في التخطيط العمراني، وضعف المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، فضلاً عن غياب سياسات توفير معلومات التنمية الشاملة، بالإضافة إلى عدم فعالية سياسات تفعيل (تنفيذ ومتابعة) خطط التنمية، وكذلك الافتقار إلي سياسات التثقيف والتوعية الشاملة بالتخطيط العمراني[٢٠]، [٢١]، [١٣].

من خلال التخطيط العلمي السليم بخطط التنمية في العقود الأربعة السابقة حققت المملكة العربية السعودية تنمية شاملة في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، هذه التنمية لم تخلو من ثغرات نتيجة الاقتصار على التخطيط الوطني، واتجهت المملكة العربية السعودية نتيجة لذلك إلى الأخذ بمدخلين آخرين لدعم خططها من ناحية وتحقيق اكبر قدر من الانجازات من ناحية أخرى وهما [١٣]:

- **استراتيجيات التنمية الإقليمية**: والتي صدرت لمعظم مناطق وأقاليم المملكة المختلفة، فالتخطيط الإقليمي يراعي الفروق الإقليمية في التنمية ويعمل على إيجاد قدر اكبر من التوازن القطاعي والترابط بين الحضر والريف بوجه عام.
- **سياسات التنمية الريفية المتكاملة**: وذلك من خلال إصدار لائحة تنمية وتطوير القرى بقرار مجلس الوزراء رقم (٣) بتاريخ ١/ ١/ ١٤٠٣هـ (١٩٨٢م)، والتنمية الريفية المتكاملة تتساند مع جهود التخطيط الوطني والإقليمي. وقد أضافت لائحة تنمية وتطوير القرى على أسلوب العمل في التنمية الريفية وأجهزتها التي أنشأت وفق لها التالي[٢٢]:

- التركيز على مشروعات التنمية على الاحتياجات الحقيقية والأولويات الحقيقية لكل مجتمع محلي.
- العمل الفريقي لتحقيق التكامل والتوازن.
- تعبئة الإمكانات الحكومية مع الجهود الأهلية والذاتية.
- استخدام التقنية (التكنولوجيا) الملائمة لتوفير فرص العمل للأهالي.
- التفاعل المستمر بين المستويات المحلية والإقليمية والوطنية في جهود التنمية.

وقد نصت اللائحة على أن تتولى وزارة الشئون البلدية والقروية بالمملكة مسئولية وضع الخطط والبرامج واقتراح السياسات العامة للتنمية الشاملة للقرى بالمملكة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وذلك بالتنسيق والتعاون مع الوزارات والمصالح الحكومية الأخرى ذات الاختصاص ومتابعة وتنفيذ تلك السياسة، وقد حددت اللائحة المهام التالية لتنمية القرى والأرياف:

- **مهام تتعلق بالسياسات**: منحت اللائحة وزارة الشئون البلدية والقروية مهام اقتراح السياسات العامة لتنمية القرى والأرياف في المملكة، وكذلك وضع الأنظمة واللوائح التي تساعد على تحقيق تلك السياسات، والإجراءات اللازمة لتقويم العائد من هذه السياسات على المجتمع المحلي والقومي.
- **مهام تتعلق بالتخطيط**: نصت المادة الأولى من اللائحة على وظيفة وضع الخطط

والبرامج اللازمة لتنفيذ الأهداف التنموية للمناطق القروية والريفية واعتبارها من المقومات الأساسية للسياسة العامة لتنمية القرية.

- المهام الإدارية والتنظيمية: تعتبر هذه المهمة وسيلة مساعدة ورئيسية لتنفيذ تلك السياسات اللازمة لتنمية القرى والأرياف، إضافة إلى إعداد الموظفين والقيادات المحلية للتنفيذ والإشراف على برامج ومشروعات تنمية وتطوير القرى والأرياف (وزارة الشئون البلدية والقروية- لائحة تنمية وتطوير القرى والأرياف- المادة الأولى- ١٩٨٣م.)

ويعد ذلك تعبيراً واضحاً عن رغبة الدولة في إيجاد تنمية ريفية تهدف إلى رفاه المواطن السعودي وتحقيق قدر من التوازن بين تنمية الريف والحضر، إذ أن التنمية الشاملة تتناول جميع المجالات ومعظم أجزاء الدولة لأن الريف جزء مهم من أجزاء الدولة وتنمية أبنائه هي تنمية لأبناء الوطن، فلا يمكن أن تتحقق تنمية جزئية إذ أن الفجوة ستكون كبيرة وواضحة بين الحضر والريف مما يجعل الحاضرة مناطق جذب للسكان الريفيين، وهذا يؤدي إلى هجر الكثير من الأيدي العاملة للمدن طلباً للعمل، مما يحدث فراغاً لليد العاملة في المناطق الريفية.

وأدت سياسات الاهتمام بالريف التي بدأتها الدولة في خططها التنموية المختلفة، إلى حدوث تغير نوعي في الريف السعودي فقد دخلت الوسائل الحديثة لمنزل القرية، وأصبح أبناء بعض القرى والأرياف يتمتعون بمشاريع التنمية في مجال الزراعة والرعي والخدمات العامة الأخرى.

المناقشة:

خلاصة ونتائج تجربة الشرق الأوسط (مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية):

اتضح من مراجعة التجارب للتنمية الريفية في كل من مصر والمغرب وبالمملكة العربية السعودية أن هناك قضايا تنموية في المناطق الريفية لتلك الدول تتمحور في مشاكل تخطيطية واقتصادية واجتماعية وبيئية وجميعها تساهم في عدم تحقيق تنمية ريفية شاملة

مستدامة، كما يتضح أيضاً أن تلك الدول بذلت ولا تزال تبذل جهوداً لمواجهة تلك المشاكل، تتدرج الحلول بين برامج وخطط وسياسات اقتصادية واجتماعية وبيئية واستراتيجيات شاملة تساهم جميعها في تحقيق ركائز التنمية الشاملة الريفية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتركز على مشاركة السكان بالأرياف في تخطيط وتنفيذ تلك البرامج والخطط التنموية الريفية التي تؤكد عليها الاتفاقيات والتوصيات للاجتماعات والمؤتمرات الدولية.

ملخص لأهم مشاكل وقضايا التنمية الريفية بمصر[١٥]، [١٦]، [١٧]:

يمكن حصر أهم المشاكل التي تواجه عملية التنمية الريفية بمصر فيما يلي:

- غياب النظرة الشاملة والمتكاملة للتنمية الريفية لفترة ممتدة.
- عدم وجود خطط واقعية طويلة ومتوسطة المدى لقطاع التنمية الريفية.
- تغير الشكل العمراني للقرى نتيجة للزيادة السكانية الكبيرة والتوسع العمراني العشوائي.
- تغير نوعي في العمالة الريفية وهجرة مستمرة للعمالة الزراعية إلى المناطق الحضرية العاصمة وعواصم المحافظات وباقي المدن.
- استمرار الفجوة في مستوى المعيشة بين المناطق الريفية والحضرية.
- زيادة عدد السكان بمعدلات عالية.
- ارتفاع نسبة البطالة ومعدلات الفقر.
- انخفاض الأجور نسبياً لسكان الريف عن سكان الحضر.
- ضعف الاستثمارات والموارد المالية اللازمة لعملية التنمية الريفية.
- ارتفاع تكلفة الإنتاج الزراعي وصعوبة الحصول على تمويل لدعم الأنشطة الزراعية.
- تفاقم قضايا انعدام الأمن الغذائي نتيجة للزيادة السكانية المطردة ومحدودية مساحة الأراضي المزروعة وانخفاض إنتاجيتها، وعدم كفاية المنتجات الزراعية الرئيسية لسد احتياجات جميع السكان.
- مركزية إدارة عملية التنمية الريفية ومحدودية سلطات الإدارات المحلية على الأمور المالية والتنظيمية على مشروعات التنمية الريفية.

- غياب المشاركة الشعبية في مشروعات التنمية الريفية.
- غياب الشفافية وصعوبة التواصل وعدم تحديد المسئوليات لأطراف المشاركين في عمليات التنمية الريفية.
- تآكل الأراضي الزراعية نتيجة لزيادة عمليات التجريف والتبوير وتحويل الأراضي الزراعية إلى مناطق للسكن العشوائي.
- تلوث المياه بالكيماويات نتيجة لصرف المخلفات الصناعية على مجاري المياه الطبيعية مما يؤثر على جودة الإنتاج الزراعي.
- غياب أو عدم تطبيق قوانين الإدارة المحلية التي وضعت لتنشيط القدرات الذاتية للسكان على المشاركة في إدارة شئونهم اليومية.
- ضعف التنسيق بين القطاعات والوكالات التي تعمل خارج نطاق الولاية الإدارية للوزارات المعنية بالتنمية الريفية مثل وزارات الزراعة والشئون البلدية والقروية وغيرهما.
- قلة أو عدم توفر بيانات مفصلة ودقيقة عن البنية التحتية وغيرها من السلع الرأسمالية العامة بالمناطق الريفية.
- ضعف أو سوء تطبيق القوانين التي وضعت لوقف التعدي على الأراضي الزراعية وللحد من التوسع السكاني والعمراني للقرى القائمة.

ملخص لأهم استراتيجيات وسياسات وبرامج ومشروعات التنمية الريفية بمصر[١٥] [١٦] [١٧] [٢٣] [٢٤] [٢٥]:

يمكن حصر أهم سياسات وبرامج التنمية الريفية بمصر فيما يلي:

- **برنامج تطوير القرى الجديدة بالظهير الصحراوي:** ويهدف إلى امتصاص الفائض السكاني واستيعاب التوسع العمراني للقرى الحالية ومنع التعدي على الأراضي الزراعية من خلال تعمير قرى جديدة في أقرب ظهير صحراوي متاخم للقرى القائمة.
- **برنامج وقف التعدي على الأرض الزراعية:** ويهدف إلى وقف التعدي على الأراضي الزراعية والحد من التوسع السكاني والعمراني للقرى القائمة من خلال وضع القوانين

المشددة لوقف التعدي على الأراضي الزراعية والمسطحات المائية، ومنها برنامج تحديد كردون أو زمام القرى من خلال التخطيط المبني على المسح الميداني والتصوير الجوي، والمتابعة المستمرة لعمليات التعدي وسرعة التعامل معها.

- **برنامج تعزيز الجهود الذاتية لمجتمعات المحلية:** ويهدف إلى تنشيط القدرات الذاتية للسكان على المشاركة في إدارة شئونهم اليومية، وتفعيل قانون للإدارة المحلية الذي يعطي السكان والإدارات المحلية بالريف والمدن الصغيرة العديد السلطات الإدارية والمالية لإدارة شئونهم.
- **برنامج شروق للتنمية الريفية المتكاملة:** ويهدف البرنامج إلى تحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات الريفية من خلال تقديم المساعدة الفنية من فرق عمل من المتخصصين في قطاعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية ينزلون إلى القرى ويتفاعلون مع السكان ويشركونهم في جميع مراحل عملية التنمية بدءاً من التعرف على مشاكلهم واحتياجاتهم وإمكانياتهم وأهدافهم، ومن ثم اقتراح الحلول المناسبة لها، وتنفيذها على الأرض، والتعرف على أنسب الأساليب التمويلية للمشروعات والبرامج (بالجهود الذاتية للسكان وبكافة صور الدعم الحكومي والخاص).

ملخص لأهم مشاكل وقضايا التنمية الريفية بالمغرب [١٤]، [١٨]، [١٩]:

يمكن حصر أهم المشاكل التي تواجه عملية التنمية الريفية بالمغرب فيما يلي:

- ضعف شبكات الماء والكهرباء والمواصلات بالمناطق الريفية.
- ضعف الخدمات البلدية والاجتماعية بالمناطق الريفية، خاصة الخدمات الصحية والتعليمية.
- انتشار الأمية بين السكان الريفيين.
- ارتفاع نسبة البطالة والفقر.
- انخفاض الأجور نسبياً لسكان الريف عن سكان الحضر.
- قلة الاستثمارات المطلوبة لدعم لعملية التنمية الريفية.
- استمرار الهجرة الريفية إلى المدن.

- استمرار الفجوة في مستوى المعيشة بين المناطق الريفية والحضرية.
- انتشار الزراعات المعتمدة على الأمطار وتركزها على الزراعات المعيشية (الموجهة نحو السوق الداخلية).
- تعاقب سنوات الجفاف بالقرى مما يؤثر على إنتاج الأراضي الزراعية ويتسبب في زيادة فقر المزارعين .
- ضعف مردود الفلاحة ومن ثم انخفاض مستويات الدخل وزيادة معاناة الفلاحين الاقتصادية.
- قلة أو انعدام الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية كالصناعة والتجارة والخدمات.
- محدودية سلطات الإدارات المحلية على الأمور المالية والتنظيمية لإدارة عملية التنمية الريفية.

ملخص لأهم استراتيجيات وسياسات وبرامج ومشروعات التنمية الريفية بالمغرب[١٤]، [١٨]، [١٩]:

يمكن حصر أهم سياسات وبرامج التنمية الريفية بالمغرب فيما يلي:

- **برامج التنمية الاقتصادية**: وتهدف إلى تحسين الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً، وترقية دخل العمال الريفيين المحليين. من أبرزها برنامج الاستثمار الزراعي في المناطق البور، والبرنامج الوطني لمكافحة التصحر وآثار الجفاف.

- **برامج التجهيزات والخدمات العمومية**: وتهدف إلى تطوير واستكمال وتحسين خدمات ومرافق البنية الأساسية في المناطق الريفية، وفي طليعتها برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب، وبرنامج كهربة البوادي، والبرنامج الوطني للطرق القروية. بالإضافة إلى تشييد السدود ومد قنوات الري، وبناء المدارس والمستوصفات.

- **استراتيجية ٢٠٢٠ للتنمية القروية**: وتهدف إلى إبقاء الساكنين الأصليين في أماكنهم بالقرى، وتقوية المراكز المتوسطة بالخدمات الأساسية وبالوحدات الصناعية والصناعات التحويلية الكبرى، وفك العزلة عن العالم القروي، تمت بلورة استراتيجية ٢٠٢٠ من

طرف وزارة الفلاحة والتنمية القروية خلال سنة (١٩٩٩)، ومن أهم أهداف الاستراتيجية ما يلي:

- تنمية الإنتاج الزراعي.
- زيادة فرص العمل والدخل في النشاط الزراعي.
- تنويع فرص العمل في الأنشطة الموازية للزراعة والأنشطة الريفية.
- الحد من تدهور الموارد الطبيعية.
- رفع المستوى التربوي والتكوين المهني للسكان.
- تحسين التجهيزات والخدمات لتحسين مستوى عيش السكان.
- معالجة الاختلالات المؤسسية.
- الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية في مواجهة مشاكل العالم القروي،
- تطوير المشاركة السكانية للمجتمعات المحلية.
- التنسيق الأفقي للبرامج القطاعية، والتنفيذ التدريجي لمجموعة من البرامج التنموية.

ملخص لأهم مشاكل وقضايا التنمية الريفية بالمملكة العربية السعودية[١٣، ٢٠، ٢١، ٢٢]:

يمكن حصر أهم المشاكل التي تواجه عملية التنمية الريفية بالمملكة العربية السعودية فيما يلي:

- النمو السريع الذي حققته المدن الرئيسية جاء على حساب معدلات النمو للمدن الصغيرة والمتوسطة الحجم مما أدى إلي غياب التسلسل الهرمي المتوازن للتجمعات الحضرية على مستوى المناطق.
- استمرار تيارات الهجرة من الريف إلي الحضر نتيجة للوتيرة السريعة للتحضر.
- الزحف العمراني والامتداد الأفقي للكتلة العمرانية لأسباب اقتصادية واجتماعية من بينها المضاربة العقارية في الأراضي البيضاء داخل الكتل العمرانية وتفضيل العائلة السعودية لنمط المساكن المستقلة ذات الكثافة المنخفضة انطلاقاً من التقاليد والعادات السائدة.

- ارتفاع تكلفة توفير وتشغيل وصيانة شبكات المرافق والتجهيزات الأساسية، نتيجة الانتشار الواسع وغير المنظم للعمران.
- الاستغلال غير الكامل للمساحات الفضاء المخدومة بالمرافق داخل المدن التي يمكن من خلالها استيعاب جزء كبير من الزيادات السكانية للعشرين سنة القادمة.
- عدم التوافق بين مواقع شبكات المرافق والخدمة ومواقع المساكن المشيدة حديثاً مما يضعف من مستوى أداء.
- استمرار التوسع العمراني غير المنظم على الأراضي الزراعية للمدن وما يشكله ذلك من تهديد للتوازن البيئي والأمن الغذائي.
- خلخلة النسيج العمراني بسبب وجود مساحات غير مستغلة ومخدومة في الوقت ذاته بشبكات المرافق العامة داخل حدود المدن لما لذلك من عواقب اجتماعية غير مرغوبة.
- ضعف أو محدودية مشاركة المجتمع المحلي كطرف رئيس ومسئول في عملية التنمية الريفية.

ملخص لأهم استراتيجيات وسياسات وبرامج ومشروعات التنمية الريفية بالمملكة العربية السعودية[١٣، ٢٠، ٢١، ٢٢]:

يمكن حصر أهم سياسات وبرامج التنمية الريفية بالمملكة العربية السعودية فيما يلي:

- **الاستراتيجية العمرانية الوطنية**: ووفق عليها بقرار مجلس الوزراء رقم ١٢٧ وتاريخ ٢٨/ ٥/ ١٤٢١ هـ (٢٠٠٠م)، الموافق عليها بقرار مجلس الوزراء رقم ١٢٧ وتاريخ ٢٨/ ٥/ ١٤٢١ هـ (٢٠٠٠م). أولت الاستراتيجية أهمية كبيرة للحد من الهجرة إلي المدن الكبيرة عن طريق تدعيم المدن المتوسطة والصغيرة ضمن محاور تنموية مدروسة تضمن في نهاية المطاف شمولية التنمية تكامل المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، وفيما يتعلق بالتنمية الريفية تهدف الاستراتيجية العمرانية الوطنية للمملكة إلى:
  - استخدام مفهوم محاور التنمية المكانية كوسيلة لتحقيق شمولية التنمية على رقعة المملكة.
  - تدعيم المدن المتوسطة والصغيرة وتهيئتها للقيام بدور فاعل في التنمية.

- تصنيف مراكز النمو إلي وطنية وإقليمية ومحلية بما يضمن استغلال إمكانيات التنمية المتوفرة والمتوقعة.
- إعطاء أدوار وظيفية لمراكز النمو بما يتناسب مع إمكانيات ومحددات التنمية بهذه المراكز.

- **استراتيجيات التنمية الإقليمية**: وقد صدرت لمعظم مناطق وأقاليم المملكة المختلفة، وفيما يخص التنمية الريفية تهدف استراتيجيات التنمية الإقليمية إلى:
  - سد الفروق الإقليمية في التنمية.
  - العمل على إيجاد قدر اكبر من التوازن القطاعي والترابط بين الحضر والريف
  - اعتماد مراكز النمو ومحاور التنمية لتحقيق التنمية المتوازنة.
  - وغطت أهدافها مجالات التنمية الريفية المختلفة: الاقتصادية، والاجتماعية والسكانية، والعمرانية والبيئية، والإدارية والتنظيمية.

- **خطط التنمية الخمسية**: والتي وصلت حاليا (١٤٣١ هـ / ٢٠١٠ م) إلى تسع خطط، وفيما يتعلق بالتنمية الريفية، فقد ركزت خطط التنمية على تحقيق الآتي :
  - دعم ونشر التنمية وتقليل التباين الإقليمي من خلال إنشاء مراكز النمو المتدرجة الوطنية والإقليمية والمحلية.
  - تطوير شبكات الطرق ووسائل المواصلات والنقل وشبكات البنية الأساسية والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.
  - توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني لتخفيف الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل القومي.
  - دعم قطاع الزراعة.
  - تنمية الموارد البشرية وإعداد الكوادر الوطنية الفنية.
  - إنشاء وتطوير المجمعات القروية ودعمها بالخدمات الأساسية.
  - تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في عملية التنمية.
  - تشجيع القوى العاملة للعمل بالريف.

- تنمية قطاع السياحة.
- استكمال المخططات الهيكلية للبلديات والمجمعات القروية.

- لائحة تنمية وتطوير قرى المملكة: صدرت بقرار مجلس الوزراء رقم (٣) بتاريخ ١/ ١/ ١٤٠٣ هـ (١٩٨٢م)، واللائحة تتساند مع جهود التخطيط الوطني والإقليمي وتهدف إلى:
- التركيز على مشروعات التنمية التي تلبي الاحتياجات والأولويات الحقيقية لكل مجتمع محلي.
- العمل الفريقي لتحقيق التكامل والتوازن.
- تعبئة الإمكانات الحكومية مع الجهود الأهلية والذاتية.
- استخدام التقنية الملائمة لتوفير فرص العمل للأهالي.
- التفاعل المستمر بين المستويات المحلية والإقليمية والوطنية لخدمة جهود التنمية.

- مشروع إعداد المخططات الهيكلية للمدن والمجمعات القروية والقرى: أقرت وثيقة إعداد المخططات الهيكلية للمدن وقرى المملكة عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)، ومن أهم أهداف المخططات الهيكلية فيما يتعلق بالتنمية الريفية الآتي:
- تحديد اتجاهات النمو العمراني واستعمالات الأراضي للقرى.
- ضبط واستغلال الأراضي البيضاء بالقرى.
- رفع كفاءة شبكات الطرق بمستوياتها المختلفة الإقليمية والشريانية والرئيسية والمحلية.
- التوزيع الأمثل للخدمات العامة وبالكم والنوعية المناسبين.
- الحفاظ على موارد البيئة الطبيعية من غابات وزراعات.
- تحفيز نمو القطاع الصناعي بالقرى.
- تطوير الثروة السمكية، تحسين الإنتاج الزراعي، حماية الأراضي الزراعية من التعديات، تحقيق التكامل بين المراكز الريفية المتجاورة.

إن التنمية المستدامة بإطارها الذي يدعو إلى تحقيق متطلبات جيل الحاضر دون الإضرار بمتطلبات أجيال المستقبل يتطلب تطبيق المعايير اقتصادية واجتماعية وبيئية التي يتم من خلالها إيجاد مدن وقرى صالحة للعيش وفي المملكة العربية السعودية توجد خطط تنمية وطنية خمسية تؤكد أهدافها على التنمية المتوازنة لجميع المناطق وداخل كل منطقة وفي الخطة الخمسية الثامنة (١٤٢٥هـ-١٤٣٠هـ) والخطة الخمسية التاسعة (١٤٣٢- ١٤٣١)هـ - ١٤٣٥/ ١٤٣٦هـ) اتضح استمرار التأكيد على التنمية المتوازنة لجميع مناطق المملكة لعلاج قضايا التنمية ومنها الهجرة من القرى إلى المدن الرئيسة وما يتسبب ذلك من ضغط على الخدمات ومشاكل اقتصادية واجتماعية وبيئية، حيث أشارت في الأهداف العامة لخطة التنمية التاسعة (١٤٣٢-١٤٣١)هـ - ١٤٣٥/ ١٤٣٦هـ)[٢٠] إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وذلك من خلال تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية، وتحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وهذا التأكيد على التنمية المتوازنة في خطط التنمية يتطلب المزيد من التخطيط الشامل لتحقيق التنمية الشاملة المتوازنة المستدامة بالمدن والقرى بمزيد من البرامج والخطط والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تترجم مكانياً بإستراتيجية تنمية ريفية تأخذ في الاعتبار معايير التنمية المستدامة التي تدعو لها خطط التنمية واستراتيجية التنمية العمرانية في تحقيق التنمية المتوازنة وما صدر من قرارات ذات علاقة بمشاريع تنموية عملاقة بالمملكة كإنشاء الجامعات والمدن الاقتصادية والتي سيكون لها اثر إن شاء الله في تنمية المدن والقرى بشكل مستديم في جميع مناطق المملكة.

تختلف أطر السياسات والبرامج المتبعة لمواجهة قضايا التنمية بشكل عام والتنمية الريفية بشكل خاص من دولة إلى أخرى، إلا أنها تتفق في الهدف المراد الوصول إليه وتسعى الدول العربية ومنها مصر والمغرب والمملكة العربية السعودية لتحقيق تنمية ريفية شاملة مستدامة، وأوصى تقرير (الإسكو) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا التابعة للأمم المتحدة ٢٠٠٧م حول التنمية الريفية في المنطقة العربية بما يلي[٧]:

- السعي لتحقيق السلام والأمن المستدام في دول المنطقة العربية على أسس عادلة لخلق المناخ الأمثل لبرامج التنمية، ومع دول العالم لضمان تحقيق السلام في المنطقة العربية ودول العالم الأخرى وفقاً للشرعية الدولية،
- تأسيس وتفعيل وتقوية الوسائل المختلفة لتعزيز التعاون بين دول المنطقة العربية وتنسيق جهود التنمية المستدامة بها مع البرامج المماثلة التي تديرها منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى العاملة بالمنطقة،
- إعطاء الأولوية في برامج التنمية الريفية بالمنطقة لنشاطات حماية البيئة وصيانة الموارد الطبيعية ومكافحة التصحر، والاستفادة من فرص الانضمام إلى الى الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعددة الأطراف لخدمة المصالح العربية، وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال المحافظة على البيئة،
- تقوية البنيات التحتية والخدمات التنموية في المناطق الريفية، وتوفير الدعم الكافي لمشاريعها المختلفة من كافة المصادر المتاحة، وتبني الاستراتيجيات والسياسات التي تكفل المساواة بين النساء والرجال وتوخي العدالة في تخصيص الموارد وتوفير الخدمات لكافة الفئات بالمجتمعات المحلية،
- الاهتمام بتدريب المرأة الريفية وتنمية قدراتها وتعزيز مشاركتها في المشروعات التنموية وبخاصة الأعمال المدرة للدخل، وفي المشروعات كثيفة العمالة بالمناطق الريفية،
- اغتنام الفرص المتاحة لجذب وتوظيف رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية في إقامة واستدامة المشاريع كثيفة العمالة، وخصوصاً في المناطق الريفية ذات الكثافة السكانية العالية، كوسيلة لتوسيع فرص العمل لفقراء الريف،
- تقوية دور وفرص القطاع الخاص والتنظيمات القاعدية الريفية والسكان في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية المستدامة،
- بذل المزيد من الجهود لتطوير الخدمات الطبية والصحية، وخصوصاً برامج رعاية الأمومة والطفولة ومكافحة مرض نقص المناعة / الايدز والأمراض الأخرى، وتطوير وسائل رصد ومكافحة تلك الأمراض،

- الاهتمام بزيادة فرص الاستيعاب في المرافق التعليمية للجنسين، مع مراعاة المساواة، والمراجعة الدورية للمناهج التعليمية لتطويرها،
- توفير الإشراف والدعم والمادي والمؤسسي المطلوب لإجراء دراسات قومية سنوية لرصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف التنموية للألفية لتسهيل مهمة المقارنة والتحليل على المستوى الإقليمي،
- تشجيع دول المنطقة للقيام بتطوير استراتيجيات وبرامج فاعلة لمحاربة الفقر والتوسع في مشاريع بناء القدرات لتمكين فقراء الريف وزيادة مقدرتهم الإنتاجية.

الخلاصة وأهم النتائج والتوصيات:

وبمراجعة التجارب للتنمية الريفية في كل من مصر والمغرب وبالمملكة العربية السعودية يتضح في الجدول رقم ٦ التالي القضايا التنموية في تلك المناطق الريفية لتلك الدول والتي تتمحور في مشاكل تخطيطية واقتصادية واجتماعية وبيئية وجميعها تساهم في عدم تحقيق تنمية ريفية شاملة مستديمة ومشاكل اقتصادية واجتماعية وبيئية، ويتضح الحلول المتبعة من تلك الدول لمواجهة تلك المشاكل التي تساهم في عدم تحقيق التنمية الريفية الشاملة وتتدرج الحلول بين برامج وخطط وسياسات اقتصادية واجتماعية وبيئية واستراتيجيات شاملة تساهم جميعها في تحقيق ركائز التنمية الشاملة الريفية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومشاركة السكان بالأرياف في التخطيط والتنفيذ لتلك البرامج والخطط التنموية الريفية والتي جميعها تؤكد عليها الاتفاقيات والتوصيات للاجتماعات والمؤتمرات الدولية.

جدول (٦): ملخص لأهم المشاكل والحلول المقترحة للتعامل معها بدول الدراسة

	مصر	المغرب	المملكة العربية السعودية
مشاكل تخطيطية	غياب النظرة الشاملة والمتكاملة للتنمية الريفية. عدم وجود خطط واقعية طويلة ومتوسطة المدى تغير الشكل العمراني للقرية.	- ضعف شبكة الماء والكهرباء والمواصلات، والخدمات.	- غياب التسلسل الهرمي المتوازن للتجمعات الحضرية على مستوى المناطق. - استمرار تيارات الهجرة من الريف إلي الحضر نتيجة للوتيرة السريعة للتحضر. - الاستغلال غير الكامل للمساحات الفضاء المخدومة بالمرافق داخل المدن التي يمكن من خلالها استيعاب جزء كبير من الزيادات السكانية للعشرين سنة القادمة. - عدم التوافق بين مواقع شبكات المرافق والخدمة ومواقع المساكن المشيدة حديثاً مما يضعف من مستوى أداء المدن.
مشاكل اقتصادية	- تغير نوعي في العمالة الريفية هجرة العمالة الزراعية.	- ضعف مردود الفلاحة. - انتشار الزراعات المعتمدة على الأمطار، والمعيشية (الموجهة نحو السوق الداخلية). - قلة الأنشطة الاقتصادية كالصناعة والتجارة والخدمات.	الزحف العمراني والامتداد الأفقي للكتلة العمرانية لأسباب اقتصادية واجتماعية من بينها المضاربة العقارية في الأراضي البيضاء داخل الكتل العمرانية وتفضيل العائلة السعودية لنمط المساكن المستقلة ذات الكثافة المنخفضة انطلاقاً من التقاليد والعادات السائدة. - ارتفاع تكلفة توفير وتشغيل وصيانة شبكات المرافق والتجهيزات الأساسية، نتيجة الانتشار الواسع وغير المنظم للعمران.

	مصر	المغرب	المملكة العربية السعودية
مشاكل اجتماعية	زيادة عدد السكان غياب المشاركة الشعبية.	- انتشار الأمية - ضعف الخدمات الصحية والتعليمية. - ارتفاع نسبة البطالة والفقر. - الهجرة الريفية.	- خلخلة النسيج العمراني بسبب وجود مساحات غير مستغلة ومخدومة في الوقت ذاته بشبكات المرافق العامة داخل حدود المدن لما لذلك من عواقب اجتماعية غير مرغوبة
مشاكل بيئية	تآكل الأراضي الزراعية. زيادة عملية التجريف والتبوير.	- تعاقب سنوات الجفاف بالقرى.	- استمرار التوسع العمراني غير المنظم على الأراضي الزراعية للمدن وما يشكله ذلك من تهديد للتوازن البيئي والأمن الغذائي
الحلول المقترحة للمشاكل	تعمير قرى جديدة تمتص الفائض السكاني للقرى القائمة. الحد من الزيادة السكانية والعمرانية على الأراضي الزراعية. قانون للإدارة المحلية. برنامج شروق والتنمية. قانون إنشاء وبناء القرية المصرية.	برنامج التنمية الاقتصادية. برنامج التجهيزات والخدمات العمومية. المشاريع الكبرى، استراتيجية ٢٠٢٠ للتنمية القروية.	- إصدار لائحة تنمية وتطوير القرى بقرار مجلس الوزراء رقم (٣) بتاريخ ١/ ١/ ١٤٠٣ هـ (١٩٨٢م). - الاستراتيجية العمرانية الوطنية الموافق عليها بقرار مجلس الوزراء رقم ١٢٧ وتاريخ ٢٨/ ٥/ ١٤٢١ هـ (٢٠٠٠م). - خطط التنمية الخمسية - استراتيجيات التنمية الإقليمية - مشروع إعداد المخططات الهيكلية للمدن والمجمعات القروية والقرى

المراجع:

١- العسل، إبراهيم، ١٩٩٦، التنمية في الإسلام: مفاهيم ومناهج وتطبيقات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

٢- الخضيري، عبدالعزيز، التنمية..المفهوم والممارسة، صحيفة الاقتصادية، عدد ٤٨٠٢ تاريخ ٤/ ١٢/ ٢٠٠٦م

3- Brundtland, H., 1987, Our Common Future: Report of the World Commission on Environment and Development. Oxford.

٤- مهنا، سليمان، ديب، ريدة، ٢٠٠٩م، التخطيط من اجل التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية المجلد الخامس والعشرون- العدد الأول.

٥- البناني، شؤيف عبد الرؤوف، ٢٠٠٥، التنمية المستدامة، الديرة، العدد٢١، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٦- حفناوي، عبدالله عبد الشافي، وميللر، بينهارد، ٢٠٠٣، التنمية الإقليمية والعمرانية المستدامة في ضوء تأثير نتائج مؤتمرات القمة العالمية للتنمية المستدامة ريو ١٩٩٢– جوهانسبرج ٢٠٠٢، في: وزارة الشؤون البلدية والقروية، التنمية العمرانية لمنطقة المدينة المنورة من منظور الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة، أمانة المدينة المنورة.

٧- تقرير (الإسكو) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة ٢٠٠٧م، موجز التقرير حول التنمية الريفية في المنطقة العربية، القاهرة.

8- http://www.flyarb.com/f.asp?t=79490

9- http://css.escwa.org.lb/sdpd/30-10_1-11/D8.pdf

10- Blake, Raymond. 2003. Regional and Rural Development Strategies in Canada: The Search for Solutions. Royal Commission on Renewing and Strengthening Our Place in Canada, March: http://www.gov.nf.ca/publicat/royalcomm/research/blake.pdf

١١- قشوع، منال محمد، ٢٠٠٩، إستراتيجية التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية – دراسة حالة منطقة الشعراوية "محافظة طولكرم"، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

12- Farrington, J.; I. Christoplos; A. D. Kidd; & M. Beckman. 2002. Can Extension Contribute to Rural Poverty Reduction? Synthesis of a Six-country Study. ODI, Agricultural Research and Extension Network, paper no. 123. London.

١٣- مجموعة من المتخصصين بوزارة الشؤون البلدية والقروية وخبراء الأمم المتحدة بمشروع التنمية الريفية المتكاملة، ١٤٠٩هـ ت ١٩٨٩م، مشروع التنمية الريفية المتكاملة: دراسات في التنمية الريفية المتكاملة، المملكة العربية السعودية،وزارة الشؤون البلدية والقروية، وكالة الوزارة للشؤون القروية)..

14- produced by the Center for International Earth Science Information Network (CIESIN) of the Earth Institute at Columbia University

١٥- إبراهيم، محمد، ١٩٩٥، التنمية السلبية للقرية المصرية، مؤتمر التنمية البيئية الريفية، جامعة عين شمس، جمهورية مصر.

16- http://repository.ksu.edu.sa/jspui/bitstream/123456789/8084/1/Mohamed%20elhamashry.doc

17- http://www2.sis.gov.eg/Ar/Publications/52/53/66/67.htm

18- http://www.tanmia.ma/article.php3?id_article=2315&lang=fr

19- http://www.achamel.info/Lyceens/cours.php?id=509

٢٠- الشهري، فائز، ممارسات التخطيط العمراني بالمملكة العربية السعودية: دراسة استكشافية وإطار عام مقترح من السياسات لتحقيق التنمية المستدامة، تقنية البناء ، العدد السابع العام١٤٢٧ هـ الرياض ، وزارة الشؤون البلدية والقروية.

٢١- الهويش، عبدالكريم، ٢٠١١، النظام الريفي السعودي والإستراتيجية العمرانية الوطنية: دراسة تحليلية للتجمعات السكانية الريفية بالمنطقة الشرقية، تقنية البناء ، العدد الثاني والعشرون العام ١٤٣٢ هـ الرياض ، وزارة الشؤون البلدية والقروية.

٢٢- الحصين، عبدالعزيز، ٢٠٠٦ م، دور المخطط الإقليمي لمنقطة المدينة المنورة في تحقيق التوازن والعدالة المكانية في نشر التنمية بالمنطقة، المؤتمر الإقليمي العربي للمؤئل "مدن الأمل"، اليوم العالمي للموئل، الأردن ١٤-١٦/ ١١/ ٢٠٠٦م .

23- http://www.un.org/arabic/news/fullstorynews.asp?newsID=3950

24- http://www.ncpd.org.eg/Collaborative/sample6.htm

25- http://www.agricultureegypt.com/NewsDetails.aspx?CatID= 271a4bb9-350a-42ca-b5e7-bb417acca464&ID=d4424d39-f5de-46c3-b389-6530162aec48

جدول (٧): المساحة وعدد سكان الحضر والريف في دول الدراسة: مصر والمغرب والمملكة العربية السعودية

الدولة	المساحة ١٩٩٥م			عدد السكان عام ١٩٩٠م		
	حضر	ريف	مجموع	حضر	ريف	مجموع
مصر	٤٩٦٦	١٩٤٦٨	٢٤٤٣٤	٣٩٤٣٦١٦٨	١٦٢٣٣٦٦٠	٥٥٦٦٩٨٢٨
	٪٢٠	٪٨٠	٪١٠٠	٪٧١	٪٢٩	٪١٠٠
المغرب	٧٧٧	٥٦٤٧	٦٤٢٣	١٢٢٧٧٥٤٢	١٢٥٧٣٦٤١	٢٤٨٥١١٨٣
	٪١٢	٪٨٨	٪١٠٠	٪٤٩	٪٥١	٪١٠٠
السعودية	٢٨٢٣	١٠٨٥٥	١٣٦٧٨	١٧٤٧١٠٥٢	٤٠٧٣٦٦	٢١٥٤٨١٤
	٪٢١	٪٧٩	٪١٠٠	٪٨١	٪١٩	٪١٠٠
الدولة	عدد السكان عام ١٩٩٥م			عدد السكان عام ٢٠٠٠م		
	حضر	ريف	مجموع	حضر	ريف	مجموع
مصر	٤٣١٢٣٤٣٢	١٨٠٩٧٠٤٦	٦١٢٢٠٤٧٨	٤٧٥٥٥٨٤٨	٢٠١٢٤٧١٢	٦٧٢٨٠٥٦٠
	٪٧٠	٪٣٠	٪١٠٠	٪٧٠	٪٣٠	٪١٠٠
المغرب	١٤٤٠٥٥٤٣	١٢٨٠٦٩٥٢	٢٧٢١٢٤٩٥	١٦٥٧٧٠١١	١٣٣٢١٢٩٧	٢٩٨٧٨٣٠٨
	٪٥٣	٪٤٧	٪١٠٠	٪٥٥	٪٤٥	٪١٠٠
السعودية	٢٢١٤٠١٨	٤٢٠٥٠٤	٢٦٣٤٥٢٢	٢٦٦٤٢٤٥	٥٢٦٦٤٤	٣١٩٠٨٨٩
	٪٨٤	٪١٦	٪١٠٠	٪٨٣	٪١٧	٪١٠٠

المصدر: (13)The Center for International Earth Science Information Network (CIESIN) of the Earth Institute at Columbia University